الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

الـــعنـــــوان

اثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطلبة:

- عامر محمد
- درقاوي محمد

تحت إشراف الدكتور:

فيلالي عبد الرحمان

السنة الجامعية:2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور" فيلالي عبد الرحمان"، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وتسخير جزء من وقتهم الثمين لقراءتها وتمحيصها.

وفي الأخير أزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة، أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

الإهداء

الفضل والشكر كله لله، أحمده حمدا يليق بعظيم جاهه وسلطانه، فلولا توفيقه لما وصلت إلى ما أنا فيه.

أهدي ثمرة جهدي، وعصارة سنين الدراسة والكفاح إلى من قال فيهما جل شأنه:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى نبع الحنان، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى التي ربَّت وعلَّمت وكبَّرت وتتعب ولا تبالي، أعجز عن ذكر فضلها فقد غمرني حبها واحتواني عطفها، إلى غاليتي و حبيبتي إليك يا أمّاه.

وإلى مصدر قوتي وعزيمتي، إلى من ضحى بشبابه من أجلنا، إلى من أعطى دائما دون مقابل، وكان شمعة تذوب لتنير درب حياتي، ومهما قلت فيه فلن تُوفِيه كل كلمات العالم حقه إليك يا أبتاه، أدامكما الله وأطال عمريكما.

إلى الغالية جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى إخوتي أسأل الله أن يحفظهم ويوفقهم ويرعاهم خاصة عائلة عامر.

ولا أنسى ما حييت زملاء دربي الذين تقاسمت معهم عبئ إنجاز هذه المذكرة التي إحتلت قلبي وروحي، فنعم الزمالة ونعم الرفقة.

إلى جميع أصدقائي وأخص بالذكر أصدقاء الدراسة.

وإلى الأستاذ المشرف فيلالي عبد الرحمان الذي كان بمثابة السفينة التي أوصلتنا إلى شاطئ الأمان حفظه الله ورعاه.

إلى كل من نسيه قلمي وذكره قلبي.

عامر محمد

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى كل إخوتي ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

درقاوي محمد

الملخص:

للسياسة التجارية أثر البالغ على الجوانب ألاقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو ألاقتصادي عن طريق ألاستغلال ألأمثل للموارد المتاحة وتوسيع أحجام السوق لتسويق المنتجات الدول وكذا مساهمتها في انتقال ألأفكار التكنولوجيا الحديثة وطرق ألإنتاج والاستثمارات الأجنبية إلى الدول الناشئة وتحفيز نموها بالإضافة إلى اعتبار التجارة سلاحا فعالا ضد الاحتكار.

رغم الهياكل والآليات فالجزائر لم تستطع لحد الآن من الارتهان بقطاع المحروقات الذي يشكل النسبة الأعظم من الصادرات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية ، الصادرات ، الواردات ، الناتج الداخلي الخام ، السياسة التجارية ، التجارة

Abstract:

Trade policy has a profound impact on the economic aspects of countries through its contribution to achieving economic growth through the optimal use of available resources and expanding the size of markets to market countries' products, as well. that its contribution to the transfer of ideas of technologies and methods of production and foreign investments in emerging countries and stimulate their growth in addition to considering trade as an effective weapon against monopolies.

Despite the structures and mechanisms, Algeria has so far not been able to depend on the hydrocarbon sector, which constitutes the largest share of exports.

Key words: Foreign trade, exports, imports,gross domestic product, trade policy, trad

Résumé:

La politique commerciale a un impact profond sur les aspects économiques des pays par sa contribution à la réalisation de la croissance économique grâce à l'utilisation optimale des ressources disponibles et à l'expansion de la taille des marchés pour commercialiser les produits des pays, ainsi que sa contribution au transfert d'idées de technologies et méthodes de production et les investissements étrangers dans les pays émergents et stimuler leur croissance en plus de considérer le commerce comme une arme efficace contre les monopoles.

Malgré les structures et les mécanismes, l'Algérie n'a pas pu jusqu'à présent dépendre du secteur des hydrocarbures, qui constitue la plus grande part des exportations.**Mots clés :** Commerce extérieur, exportations, importations, produit intérieur brut, politique commerciale, commerce

فهرس المحتويات

البسملة ..... **I**

شكر وتقدير ..... **II**

الإهداء..... **III**

الملخص ..... **V**

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول :ماهية السياسة التجارة الخارجية

تمهيد **4**

المبحث الأول: **عموميات حول التجارة الخارجية** 5

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية 5

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والمزايا المترتبة على ذلك 6

المطلب الثالث: أهمية و اهداف التجارة الخارجية 7

المبحث الثاني: ماهية السياسات التجارة الخارجية 9

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسات التجارة 9

المطلب الثاني: انوع السياسات التجارة..... 12

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية..... 16

المبحث الثالث: عمليات التجارة الخارجية 25

المطلب الأول: إجراءات التصدير 25

المطلب الثاني: إجراءات الاستيراد 27

المطلب الثالث: إجراءات جمركة البضائع..... 29

خلاصة الفصل **33**

الفصل الثاني: أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي

تمهيد **35**

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما. 36

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي..... 36

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي و انواعه..... 38

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي 39
المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي 40
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي 41
المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس..... 41
االمطلب الثاني: : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك 48
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين 52
المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي)..... 54
المبحث الثالث: أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي 56
المطلب الأول: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. 58
االمطلب الثاني: سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي *60*
خلاصة الفصل 62

الفصل الثالث: تحرير التجارة الخارجية أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد 64
المبحث الأول: السياسة للتجارة الخارجية في الجزائر 1994 –2020 (مرحلة التحرير الكلي) 65
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994–2020م..... 65
المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغير y الناتج الداخلي الخام..... 67
المطلب الثالث: اختبار الإحصائي لديكيفولار:*(اختبار معنوية المعلمات الفردية) 68*
المبحث *الثاني: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 – 2000 ..... 70*
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994–2000..... 70
المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لصادرات والواردات والنتاج الداخلي الخام..... 72
المطلب الثالث: اختبار الإحصائي لديكيفولار:*(اختبار معنوية المعلمات الفردية) 73*
المبحث *الثالث: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 2001 – 2020 ..... 78*
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 2001–2020..... 78
المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لصادرات والواردات والنتاج الداخلي الخام..... 80
المطلب الثالث: اختبار الإحصائي لديكيفولار:*(اختبار معنوية المعلمات الفردية) 81*
خلاصة الفصل 86
خاتمة عامة..... 87

قائمة المراجع ..... ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.....

الملاحق..... ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.....

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947)	24
02	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	37
03	تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2020م	67
04	اختبار ديكيفولار ل y (1994-2020)	68
05	دالة الارتباط الذاتي و الجزئي للبواقي	69
06	**تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2000**	70
07	**اختبار ديكيفولار ل الواردات (1994-2000)**	73
08	**اختبار ديكيفولار ل الصادرات (1994-2000)**	74
09	إختبار ديكيفولار ل النتاج الخام y (1994-2000)	76
10	**تطور سياسة التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 2001-2020م**	78
11	**اختبار ديكيفولار ل الواردات (2001-2020)**	81
12	**اختبار ديكيفولار ل الصادرات (2001-2020)**	82
13	إختبار ديكيفولار ل النتاج الخام y (2001-2020)	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أثار نظام الحصص على الاقتصاد الوطني	20
02	تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي	43
03	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	46
04	تطور التجارة الخارجية الجزائرية 1994-2020	65
05	**تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2001-2020 الصادرات والواردات والنتاج الداخلي الخام**	80

مقدمة عامة

مقدمة

يعد تبادل السلع و الخدمات من أهم اهتمامات الإنسان منذ الأزل، خاصة بعد اكتشافه لعمليات الإنتاج وتعرفه على السلع والخدمات التي يحتاج إليها والموجودة في حوزة الغير، و قد زادت هذه الأهمية مع تقدم المجتمعات، وتطورها واتساع درجة التكامل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب. مما أدى إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم وتوسع التعاملات التجارية وتضاعفها نتج عنه نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز والقيود أمام التبادل الدولي.

هكذا أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة و أنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فالعملية الحقيقية للتخصص والتجارة تؤدي إلى تدفق مجموع من المبادلات المشترك فيما بينها،وتعتبر التجارة الخارجية من الركائز الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي كما تلعب دور فعال في تحقيق التنمية .

حيث قمنا بمعالجة الموضوع اثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1994-2020 الذي يعتبر احد فروع علم الاقتصاد ويهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع ورؤوس الأموال بين مختلف الدول في عملية الاستيراد والتصدير،اللذان يعتبران محور أساسي في عملية التبادل التجاري بين دول العالم .

ولمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية :

أ- الإشكالية الرئيسية

- ما مدى تأثير السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1994-2020؟

ب- التساؤولات الفرعية

- ماهية السياسة التجارية الخارجية ؟
- ماهي مرحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من 1994-2020 ؟
- ما اثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1994-2020؟

ج- **الفرضيات** :

سنحاول الاجابة على التساؤلات المطروحة وذالك استنادا على الفرضيات التالية:

- السياسة التجارية التي اعتمدت عليها الجزائر من 1994-2020 تقودنا إلى تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي.

- تسعى السياسة التجارية إلى زيادة نسبة النمو الاقتصادي بزيادة صادراتها وتخفيض وارداتها.

ح- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع هام وهو موضوع النمو الإقتصادي الذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين و دراسة العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الإقتصادي مما يستدعي ضرورة فهمها وهذا انطلاقا مما تلعبه السياسة التجارية كمحفز للنمو الاقتصادي بالإعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك لبقية القطاعات الأخرى من خلال توفير الموارد الضرورية لها خاصة الصناعة وما تمتلكه الجزائر من مزايا نسبية لتحقيق معدلات عالية في النمو الإقتصادي اذا إستغلت بالطريقة الصحيحة .

خ- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر السياسة التجارية على النمو الإقتصادي وذالك لمعرفة أهميتها للدولة لدعم نموها الإقتصادي وإبراز أهمية النمو الإقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الإقتصادية السائدة وإبراز أهم العوامل التي تؤثر على النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر بالإضافة الى تحديد أهم القطاعات التي ساهمت في تحديد النمو.

د- أسباب إختيار الموضوع:

إن سبب إختيار الموضوع التجارة الخارجية وتاثيرها على النمو ألإقتصادي في أي دولة تعتبر موضوع حساس جدا بإعتباره نموذج يعبرعن مدى إستقرار وتطور الشعوب ودراسة أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.

ذ- المنهج المتبع :

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية وإختيار صحة الفرضيات إعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي وذالك بإستعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة التجارية والنمو الإقتصادي ثم على المنهج التحليلي للقيام بدراسة تطبيقية.

ر- صعوبات الدراسة :

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

- قلة المراجع والكتب التي تتناول التجارة الخارجية.
- عدم كفاية المعلومات والبيانات الدقيقة اللآزم توفرها وصعوبة توفرها .

الفصل الأول:

التجارة الخارجية

تمهيد:

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فالعملية الحقيقية للتخصص والتجارة تؤدي إلى تدفق مجموعة ضخمة من المبادلات المشتركة فيما بينها، فالدولة التي تعتمد بشدة على التجارة الخارجية، يحتم عليها الأمر أن تعول على مصادر التمويل الأجنبية و كذا على السلع و الخدمات التي يتمتع المنتجون الأجانب بميزة نسبية في إنتاجها، كما أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن غيرها متبعة في هذا الانعزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن .

وبالرغم من أن التجارة الخارجية بين الدول تعود بالمنافع على جميع الدول ، فان الحكومات تتدخل فيها من اجل التدفقات التجارية الخارجية.

ولقد خصص هذا الفصل لدراسة مختلف جوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية .

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية

تعريف التجارة الخارجية :

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية وذلك بناء على الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخيا بأنها علم صور العلاقة بين الصادرات والواردات أي أنه اقتصر توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بتبادل الصادرات والواردات[1].

هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[2].

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة[3].

التجارة الخارجية هي وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دول أخرى تحتاج بالفعل إلى هذه الصادرات والواردات حيث يوجد ما يسمى بصافي الصادرات و فائض الميزان التجاري وذلك حينما تزداد الصادرات عن الواردات كما يوجد أيضا بما يسمى بصافي الاستيراد أو العجز في ميزان التجاري وذلك حينما تصبح الواردات أكبر من الصادرات.

هيكل التجارة الخارجية:

تعتبر الصادرات والواردات اساس التبادل التجاري بشكل عام ويظهر ذلك من خلال ما تصدره الدول لتوسيع سوقها الخارجي وما استورده التحقيق الاكتفاء فيما تحتاجه وبالتالي تقوم على اساسين هما

1. **الاستيراد** هو لون من الوان المبادلات التي لم بين الدول فيمل بيتها . وحركة السلع بين الدول وحتى الخدمات المتوفره اي هو عبارة عن الشراء من خارج الحدود الجغرافية للبلاد المستورد وهو الإنفاق الكلى حيث يؤدي الأستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها في الداخل ويزيد قوة في الخارج وهناك نوعان : الأول يتمثل في الواردات الملموسة كالسلع . أما الثاني فيشمل الواردات عيرا لملموسة المتمثلة في الخدمات محليا والتي لج بتكاليف منخفضة نسبيا اذا المستورد او محددا بموجب اتفاقية متعددة وبالتالي لا يخضع لضريبة جمركية ويحصل الأستيراد الليجة لتوفير وتلبية حاجيات السوق المحلية

[1] حسام علي داود واخرون, اقتصاديات التجارة الخارجية, دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة , الطبعة الاولى, 2002 ص 13،12.
[2] السيد محمد احمد السبتي , التجارة الخارجية, مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع عمان, الطبعة الاولى, 2008 ص08
[3] سهير محمد السيد حسن, تطور الفكر والوقائع الاقتصادية, مؤسسة شباب السنة الجامعية 2004، ص67.

– عدم الاعتماد كلية على الاكتفاء الذاتي في ظل العلاقات الدولية ذات طابع التعاوني

– انخفاض الأجور واسعار المواد الأولية بالعالم الثالث تجعل الدول الصناعية تحقق أرباحا كثيرة اذا استوردت من الخارج

– –ان الشركات التجارية و المستوردين عموما لا يترددون في الدخول لمزاحمة المنتجات المصنعة محليا

2. **التصدير** هو عملية تقوم على بيع وارسال الخدمات المنتجات محليا إلى الخارج اما اذا كانت هذه السلع والمنتجات غير المنتجة محليا فيطلق عليها اذن اعادة التصدير ويكون التصدير حر او بشكل كامل علها لا يكون مفيدا أي خاضع لرسم الين المستورد بالعكس حرا عند الخروج او الدخول بحيث لا تخضع الدولة المصدرة الى قيد او رسم التشجع صادراتها وتصريف منتجاتها , ومقيدا عند الخروج أو الدخول بحيث لإخضاعه لقيود خاصة او لرسم من اجل ضمان وكفاية الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات أو ايف اقتصادية أو سياسية او امنية وتقوم أي دولة يتصدير منتجاتها من اجل ما يلى-

-- التأقلم في الأسواق الجديدة

. مما يعتير ناقدة التحصين وترقية صورة المؤسسة في نظر الزبائن

*الرفع من رأس المال بزيادة النشاطات التجارية

المطلب الثاني :أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى اسباب الرئيسية المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية او ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصاديون قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات الانسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة الى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل امثل ويمكن تلخيص اهم اسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية :[1]

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين الدول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا

– تفاوت التكاليف واسعار عوامل الانتاج و الأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج السلعة في دولة ما وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة مع ارتفاع هذه تكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة اخرى

[1] محمد دياب" التجارة الدولية في عصر العولمة" دار المنهل اللبناني دار الطباعة والنشر والتوزيع ,سنة, 2010 ص701

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة اخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية حيث تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالمية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الانتاج لسوء الكفاءة الانتاجية وعدم الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية الفائض في الانتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن اسواق خارجية لتسويق الانتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة لطلب على انتاج عالميا السعي الى زيادة الدخل القومي اعتماد على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف دفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاه الاقتصادي

– اختلاف الميول والاذواق الانتاج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة حيث ان المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات الجودة العالية لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك بسبب الميزان الطبيعة والمكتسبة بسبب اختلاف ظروف لإنتاج كل سلعة (التخصص الدولي) حيث إن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد ويكون هناك فائض لديها في هذه السلعة وبالتالي عليها استبدال بالسلع أخرى من إنتاج دولة أخرى والتي تتمتع بدورها بميزة في إنتاجها وهذا التخصص يؤدي إلى إنشاء مشروعات كبيرة قد يؤدي إلى تقليل الكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة والنتيجة وفرة حجم كبير[1] .

المطلب الثالث : أهمية و اهداف التجارة الخارجية

1– اهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدول, فتوفر للاقتصاد ما يحتاج من سلع وخدمات مختلفة من خلال نشاط التصدير فتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية, بدورها على الأسواق المادية السلعة (الإنتاج الدخل والعمال) وعلى الأسواق المالية والنقدية (أسواق النقود والصرف الأجنبي) . وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم, وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على الاقتصاديات المختلفة لمعظم دول العالم, ويمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية والمتمثلة أساسا فيما يلي:

– تساعد التجارة الخارجية على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة

[1] حسام علي داود واخرون , مرجع سابق. ص251

– تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك والاستثمار.

– تعتبر التجارة الخارجية مؤشر للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي, وكذلك من خلال القدرة التصديرية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك الميزان التجاري.

– تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لاتتوفر لديها ,إما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها, وإذا كان بإمكان الدولة الإنتاجية فأنها تزيد في تكاليف نتيجة الإيرادات.

– تقسيم العمل بمعنى تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع أوكلها إذا رغبت.

– تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصاداتها, بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدولة فرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية, والاقتراض الدولي ماهوا صورة لانتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى .

2– أهداف التجارة الخارجية

المنطق الأساسي في مبادلات التجارة الدولية هو استغلال المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة ,وتحقيق تبادل المنفعة بين مجموعة من الدول سواء كان نظامها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي ولاشك أن الفرق الشاسع بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة, التي تمكن في الرغبة لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ككل عن طريق تطوير وتنمية قوى الإنتاج من زاوية التجارة الخارجية ,التي تنطوي على مجموعة من المنافع تتمثل في الصورة أكثر تحديد في ما يلي: [1]

– تعبئة عناصر الإنتاج وزيادة القدرة على استغلالها وتعبئتها لخدمة الاقتصاد القومي.

– حماية الاقتصاد القومي من التدابير الخارجية كالأزمات والفوضى في الأسواق.

– إيجاد الحلول المطبقة على الضرائب الحكومية للسلع الزراعية والصناعية.

– تحديد الحواجز شبه التعريفية وغير التعريفية وكذا تخفيض أو إزالة الحواجز لجمركية والإدارية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 124.

– إزالة العوائق الفنية للتجارة وذلك من أجل حماية المستهلكين والمنتجات,وتقوم الدولة الثانية بالتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجه دولة ثانية, وهكذا تتشابك العلاقات وتتصل الدول بعضها البعض تجاريا.

المبحث الثاني :السياسات التجارة الخارجية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمختلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الاقليمي بين مجموعة من البلدان وكل ما يلحق بها من أساليب واجراءات تنظيمية تستنبط أو تتبع من جهة السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها والهدف من هذه السياسات هو تحقيق المصلحة الاقتصادية.

المطلب الأول :مفهوم وأهداف التجارة الخارجية

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارية وأهم أهدافها:

أولا :مفهوم السياسات التجارية

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية المتبعة وفي اطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها" مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة'' .

يقصد بالسياسات التجارية" مجموع الوسائل التي تلجأ اليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية ويقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة أو موقف الدول ازاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج[1] "

كما تعرف السياسة التجارية بأنها" مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[2]".

[1] حاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر ا ولتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص125

[2] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة ا ولنشر ا ولتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2011، ص111.

ثانيا :أهداف سياسات التجارة الخارجية

تسعى السياسة التجارة الخارجية الى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي وبالإضافة الى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر منها:

1. الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية :

وذلك لأنها تتكون دون الاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها الانتاجية وبالتالي تكون التكلفة المتوسطة والحدية بها منخفضة ومن ثم يكون سعرها أقل وهها حتى تستطيع ههه الصناعة أن تنمو وتصل الى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الانتاجية ومنافسة الصناعات الأجنبية.

زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة:

وذلك بفرض قيود على السلع المحلية البديلة للواردات وللحد منها ومن ثم تشجيع توحيه الاستثمارات الى أنشطة انتاج السلع المحلية البديلة للواردات وبالتالي تعمل على توفير مزيد من فرص العمل في مثل هذه الأنشطة والصناعات البديلة للواردات وهها يسهم ايجابيا في الحد من مشكلة البطالة مع مراعاة أن تكون السلع البديلة للواردات لها مزايا نسبية أولا تبتعد كثيرا عن ذلك[1] .

حماية الاقتصاد الوطني خطر سياسة الإغراق :

فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية ويقصد بسياسة الاغراق، بيع السلع يقل عن تكاليف الانتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية وسياسية الاغراق تعتبر سياسة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين وخاصة من بعض المتحركين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم ولهلك فان دولة الأور وغواي والجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية wto 1995 كلفت تطبيق اجراءات معينة لمحاربة سياسة الاغراق وأعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الاغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس السياسة في منازعات ومحاكمات وتعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات التابع لمنظمة التجارة العالمية[2] .

[1] محمود يونس، علي نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016 ، ص158

[2] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة ا ولنشر ا ولتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص62

تحقيق موارد الخزانة العامة :

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الاتفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد هه الطريقة الأمثل أكثر فعالية والأكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبهلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها، مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هها الى الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معا كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هها النوع من السلع ضيقة[1].

تحقيق التوازن الخارجي :

من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة الى تحقيقها من خلال أدوات السياسة التجارية هي زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الواردات لأن زيادة الواردات عن الصادرات يعني أن المستهلكين المحليين يستهلكون سلعا أجنبية أكبر من استهلاك الأجانب على السلع المحلية وهها يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات ومن هنا يتم استخدام أدوات السياسة التجارية للقضاء على العجز في ميزان التجارة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو ما يعرف بالتوازن الخارجي.

وأهمية تحقيق هدف التوازن الخارجي هو أن وجود عجز أو حتى فائض في ميزان المدفوعات يؤدي الى عدم الاستقرار في داخل الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على مستويات الاسعار المحلية[2] .

2, أهداف استراتيجية:

يقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغهاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في ههه الحالة قد يوكل الى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الانتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان اليها، كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006 ، ص118

[2] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولي، عمان، 2011 ، ص ص71 ،70

بالنشاط الاقتصادي، توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف[1] .

المطلب الثاني :أنواع السياسات التجارية

يوجد نوعين من السياسات التجارية أمام دول العالم أولهما الحرية التجارية، وثانيهما سياسة الحماية وتتحدد مدى ملائمة كل سياسة من هذه السياسات لدولة ما طبقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها، ومن ثم فإن السياسة التجارية التي تكون صالحة لدولة ما، قد لا تكون صالحة لدولة أخرى.

أولا :سياسة الحماية التجارية وحجج انصارها

1) مفهوم سياسة الحماية التجارية

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[2] .

كما تعرف بأنها" :تبني الدولة لمجموعة التشريعات ا ولقوانين ا وتخاذ الإجراءات المنفهة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية[3] "

2) حجج أنصار حماية التجارة الخارجية

تتمثل أهم هذه الحجج فيما يلي:

حماية الصناعات الناشئة :

من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة بحيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الخارجية، لهلك فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة ا ولمشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الإغلاقية ومنع استيراد هذه السلع.

زيادة فرص العمل :

حيث أن زيادة نسب العمالة يؤدي إلى تقليل البطالة، وذلك لأن فرض الحماية يزيد من الطلب على

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ، ص239

[2] سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 133.

[3] السيد أحمد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، مصر، 1999 ، ص137

المنتجات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة نظرا للضغط الهي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الإنتاجية على أن ههه الأمور أكثر ما يكون صالحا في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لأن لهلك علاقة بالطاقة الاستيعابية للسوق المحلي[1].

تنويع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي :

إن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع التي تتمتع بميزات نسبية ا وستيراد معظم الاحتياجات من البلدان الأخرى يترك الاقتصاد القومي عرضة للهزات الشديدة في ظروف الكساد الدولي والحروب، كما أن التخصص وفق المزايا النسبية إذا ما تم في الإنتاج الأولي قد لا يتيح فرصة لنمو الناتج القومي بنفس المعدلات التي يتيحها التخصص في الصناعة .وبالتالي فإن ههه الحجة تقوم على أساس أن تنوع الاقتصاد القومي وعدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يعتبر ضمانا لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي.

تحسين معدل التبادل :

إن فرض تعريفة جمركية يؤدي إلى تحسين شروط التبادل لصالح البلد الهي يفرضها وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية، ذلك لأن البلد الهي يفرضها على سلعة ما مستوردة سوف يحصل على كم أكبر من هذه السلعة مقابل كم معين بعد فرض التعريفة الجمركية عليها، بالنسبة للسلعة المصدرة وبعبارة أخرى إن السعر الحقيقي للسلعة المستوردة سوف ينخفض بعد فرض التعريفة عليها بالنسبة للسلعة المصدرة، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى ومعنى ههما أن شروط التبادل الدولي سوف تتحسن للبلد الذي فرض التعريفة كوهلك مستوى الرفاهية الاقتصادية، ههه الحجة تعتمد على فرض أساسي يتمثل بعدم معاملة البلد الهي قام بفرض التعريفة معاملة مماثلة من البلد الهي استورد منه، ومن ثم نجد ههه الدولة أن صادراتها قد أصبحت في نفس موقف صادرات الدول الأخرى، مما يههب بما قد تكون حققته من تحسن في معدل تبادلها[2].

الحماية بغرض الحصول على إيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات :

حيث تلجأ الكثير من الدول النامية أو التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات، إلى تطبيق سياسة الحماية للحصول على إيرادات للخزينة من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات بعض السلع.

[1] جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر ا ولتوزيع، عمان، الأردن، 2013 ، ص127 .
[2] عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر ا ولتوزيع، مصر، 2001 ، ص 129.

هناك أهداف أخرى للحماية، منها ما يكون خاصا بأمن الدولة وحمايتها على الصعيد الداخلي ا ولخارجي مثل إنتاج السلع الأساسية والضرورية وقت الحروب لهلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض[1].

إلا أنه وجهت انتقادات إلى تلك الحجج، ومن أهمها:

إن الحجة التي مفادها أن الحد من الواردات سيتولد عنه زيادة في صادرات الدولة محل الدراسة، تبقى حجة واهية، لأن تخفيض وارداتنا من الدول الأخرى معناه إفقار هه الدول وهها ما سيدفعها إلى الدفاع عن نفسها باستخدام نفس الوسيلة، وهها ما سيؤدي إلى الإضرار بقطاع التصدير للدولة محل الدراسة.

إن سياسة الإحلال محل الواردات، لمعالجة البطالة تبقى مكلفة للغاية بالنظر إلى أن هه الصناعات لا تتمتع فيها الدول أصلا بميزة نسبية مما يجعلها تنتج هه السلع بأسعار أكبر من أسعار الاستيراد.

ثانيا :سياسة الحرية التجارية وحجج انصارها

- **مفهوم سياسة الحرية التجارية**

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها" مجموعة من القواعد ا ولإجراءات ا ولتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[2] "

- **حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:**

ينادي أنصار الحرية التجارية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود ا ولعراقيل استنادا للحجج التالية:

- **التخصص وتقسيم العمل :**

يؤيد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجا ري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العلمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية ا ولظروف الطبيعية ا ولتارخلية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني وهها يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج ويمكن البلد من زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي وعليه فإن المستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة يحصل على أقصى مستوى من الرفاه

[1] جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص128
[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص133

الاقتصادي وذلك لأنه يتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع من السلع وأقلها سعرا.

- **التقدم الفني والتكنولوجي :**

حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهها بدو ره يعمل على زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف إنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية ا ولتكنولوجية وبهلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان .ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرقى الهيكل الصناعي بها، كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى[1].

- **تطوير فنون الإنتاج :**

حيث أنه بفضل تحرير التجارة يؤدي إلى قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية ا ولأجنبية، مما يحفز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تستطيع أن تصمد في السوق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى. بينما تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية يجعل الإنتاج الوطني في منأى عن الاحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود وتقتل فيها روح التجديد ا ولابتكار، خاصة إذا طالت مدة الحماية.

- **تحقيق مصلحة المستهلكين :**

يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار السلعة الأجود ا ولأقل ثمنا أما في حالة تقييد التجارة، فهها يحقق إضرارا بمصلحتهم، حيث يضطرهم إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة، وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظم منافعهم.

- **صعوبة قيام الاحتكارات :**

يرى أنصار حرية التجارة أن الحماية تمكن المنتجين من قيام الاحتكارات، بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يسمح لهم من رفع الأسعار في الداخل، كما أنهم لا يكترثون للابتكار ا ولتجديد وتحسين جودة المنتجات.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سبق ذكره، ص365

المطلب الثالث :أدوات السياسات التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل أهم أدوات السياسة التجارية فيما يلي: [1]

أولا :نظام المنع أو الخطر

المقصود بالخطر أو المنع أن الدولة تخطر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا تبين أن الخطر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الواردات الصادرات معا، وعندئه قد يكون على جميع السلع وعلى جميع البلاد وقد يكون جزئيا، على بعض السلع أو على بعض البلاد وفي جميع ههه الحالات يعتبر الخطر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر" نظاما "لإلغاء التبادل الدولي، ولهها فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية.

1) الخطر الكلي:

الخطر الكلي هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينهما وبين الخارج فمعناه اذن الدولة تريد أن تكفي نفسها بنفسها ولهلك الخطر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الهاتي فالدولة المعنية تحاول أن تعيش بما لديها من موارد انتاجية وتعزل نفسها عن بقية دول العالم وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستغلال الاقتصادي عن العالم.

وسياسة الاكتفاء الهاتي هي في الواقع محاولة لإلغاء التبادل الدولي ويجب أن نقرر أنها سياسة فاشلة عملا وأن الدول التي حاولتها لم تنجح في تطبيق الاكتفاء الهاتي كما يجب أن تقرر أن ههه السياسة خاطئة من الناحية النظرية.

2) الخطر الجزئي:

أما الخطر الجزئي فمعناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع كثيرا ما تتبع هذه السياسة في أوقات الحروب اذن نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، كما تخطر تصدير سلع معية تعتبرها سلعا أساسية لاقتصاد الحرب وقد تفرض الدولة حصارا كاملا على بلد من البلاد فتحظر الاستيراد منه والتصدير اليه. [2].

وفيما عدا الحروب نصادف الخطر الجزئي عادة في حالتين أخيرتين هما حالتا الخطر لأسباب صحية والحظر لأسباب مالية فعند انتشار الأوبئة في بلد من البلدان تقرر البلاد الأخرى منع الاستيراد والتصدير اليه وقد تحتكر الدولة استيراد سلعة من السلع ثم تخطر استيرادها على غيرها وعندئه يكون سبب الخطر ماليا

[1] تواتي محمد، ميرة بلال، الأزمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية، مهكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، 2011-2012 ص35.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص245 ،243

ثانيا :الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي : هو عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر حدودها الوطنية، سواء دخولا(في حالة الواردات) أو خروجا (في حالة الصادرات) ، وتعتبر الرسوم على الصادرات نادرة نسبيا، وغالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد باعتبار أن عبئها يقع على الخارج، ولهلك فعادة ما يطلق تعبير الرسوم الجمركية على الرسوم المفروضة على الواردات، وتعتبر أكثر النظم التجارية اتباعا وأهم وسيلة تتخه لحماية الصناعة والمنتجات المحلية وموازنة الميزان التجاري[1].

1) طرق تحديد الرسوم الجمركية:

توجد طريقتان تحدد الدولة بهما الرسوم على السلع الأولى يحدد بها الرسم بالنظر الى قيمة السلعة، ويسمى الرسم قيميا والثانية يحدد بها الرسم بالنظر الى نوع السلعة ويسمى الرسم نوعيا.

- **الرسوم القيمية :**

يفرض الرسم القيمي بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، وتعتبر ههه الطريقة مبسطة في تحديد الرسم تجعله يتماشى مع قيمة السلعة ارتفاعا وانخفاضا، وهي لا تتنافى مع امكان تنويعه بحسب أنواع السلعة الواحدة فيكون لكل نوع رسم قيمي معين.

- **الرسوم النوعية :**

يفرض الرسم النوعي بفرض مبلغ محدد على كل وحدة كمن وحدات السلعة وعندئه يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها بغض النظر عن قيمتها، حتى يتخه مبلغ الرسم المطلوب ويتخه الرسم بمبلغ على السلعة بحسب نوعها.

- **الرسوم المركبة :**

وتتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمية، فمثلا تفرض ضريبة نوعية على كل طن مستورد من السكر بالإضافة إلى ضريبة 5 بالمائة كنسبة من قيمة السكر المستورد و تختلف الأهمية النسبية للرسوم النوعية ا ولقيمية من دولة إلى أخرى حسب تطور الإدارة الضريبية،

وبالرغم من سهولة تطبيق الرسوم النوعية إلا أنه يعاب عليها تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة السلع المستوردة، في حين لا تعاني الرسوم القيمية من تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة الواردات، لأن زيادة قيمة السلع المستوردة تؤدي إلى زيادة حصيلة الرسوم القيمية .

[1] صبحي تادرس قريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة ا ولنشر، بيروت، 1984 ، ص413

2) آثار الرسوم الجمركية:

إن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه العديد من الآثار التي تتعلق ببعض الظواهر الاقتصادية حيث تتمثل ههه الآثار فيما يلي:

المعروض من الإنتاج المحلي : يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبي إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية، ويتوقف أثر الحماية على مدى مرونة عرض الإنتاج المحلي، فإذا كانت المرونة كبيرة فإن أثر الحماية يكون كبيرا، والعكس بالعكس.

الاستهلاك : إن فرض الرسوم الجمركية على بعض الواردات يكون له غالبا أثرا مقيد للاستهلاك، إذ يؤدي ارتفاع ثمن السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من استهلاكها حيث يتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الاستهلاك أوضح، والعكس بالعكس.

الموارد المالية : لا تعتبر الرسوم الجمركية إيرادا خالصا إلا إذا استبعد هدف الحماية وذلك لأن هدف تحقيق الحماية للصناعات الوطنية سيؤدي إلى تخفيض الواردات بشكل كبير، وبالتالي عدم الحصول على موارد كبيرة، كهلك فإن الأصل أن تفرض ضريبة داخلية على السلع المحلية المماثلة إذا كان الغرض من الرسم الحصول على مورد مالي.

إعادة توزيع الدخل : يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أثمان السلعة الخاضعة للرسم وهها من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية، وإذا نظرنا إلى الدولة في مجموعها نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى ارتفاع ثمن عنصر الإنتاج النادر نسبيا[1].

ثالثا :نظام حصص الاستيراد

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموحة باستيرادها أو تصديرها[2].

حيث يعتبر شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد، لكن بشكل جد محدد، كون نظام الحصص لا خلص إلا بعض السلع .وتقوم الدول باتباع نظام الحصص للأسباب التالية:

– يسمح بدخول السلع الأجنبية من غير أن تتعرض لرسم جمركي، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها.

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ، ص 289.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص306.

– يحقق نقص في الواردات بطريقة فعالة، حيث أنه أكثر فاعلية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد.كما قد تخضع دولة الاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح لمتعامل اقتصادي باستيراد سلعة ما إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة، تسمح له بالقيام بعملية الاستيراد[1].

و تهدف الدولة من وراء فرض تراخيص للاستيراد، إلى حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول غير المرغوب فيها .وتستخدم الدولة كهلك نظام آخر يحضر الاستيراد نهائيا إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة، حيث تعد قوائم ملحة للسلع التي يمنع على المتعاملين استيرادها.

و يمكن أن نوضح الآثار الاقتصادية لنظام الحصص على الاقتصاد الوطني، من خلال المنحنى التالي:

إذا افترضنا أن الطلب المحلي على سلعة ما في بلد ما هو" ط "أ ون العرض عليها هو" ع"، وإذا افترضنا أن السعر العالمي لهمه السلعة" س "فتكون الكمية المستورة من السلعة عند مستوى هما السعر هي" ج د" فاذا قامت الدولة بتحديد حصة معينة لاسترداد همه السلعة بمقدار" أ ق" فان الاثر المباشر على العرض الكلي للسلعة، سيكون اكبر من العرض المحلي لها بمقدار تلك الحصة.

و بالتالي سيكون منحنى العرض الكلي موازيا لمنحى العرض المحلي، والمسافة بينهما تقدر ب" أ ق"، ومن ثم سيكون عرض السلعة محددا بالخط المنكسر" ي أ ق ع. "[2].

[1] أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987 ، ص140

[2] سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص136 ،135

شكل رقم (01): التمثيل البياني لآثار نظام الحصص على الاقتصاد الوطني

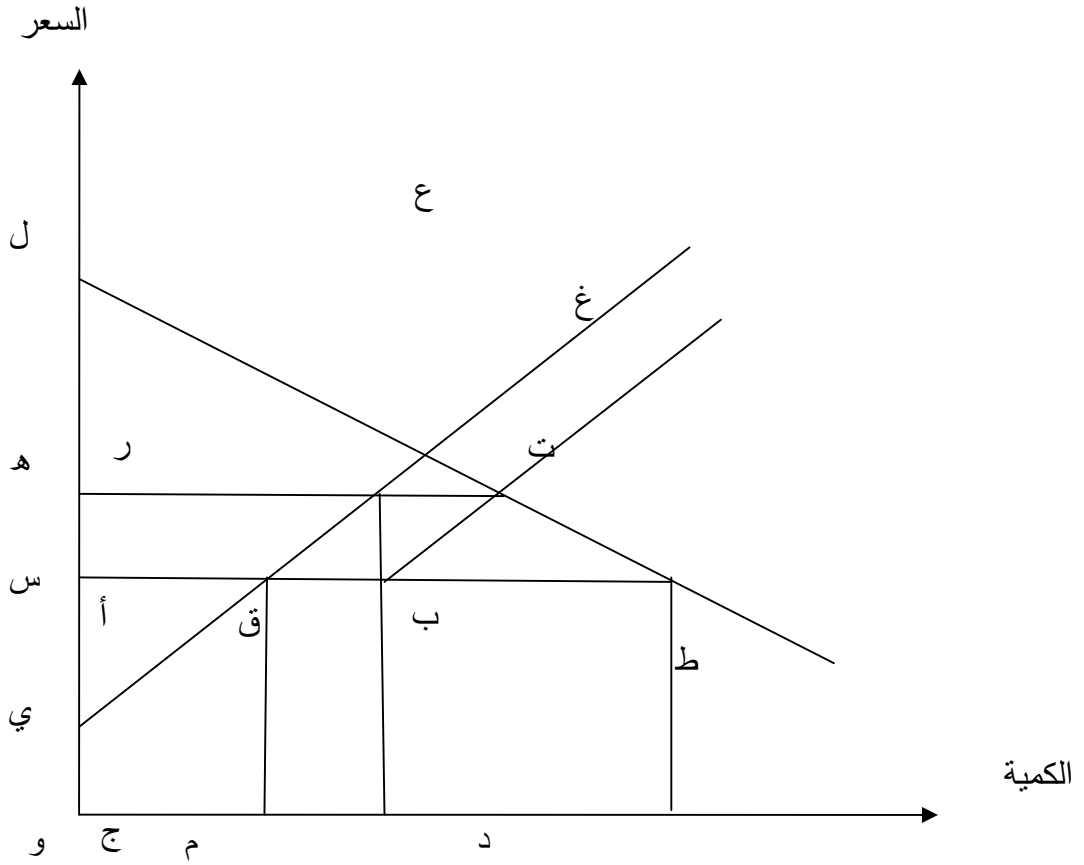

المصدر :يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة ا ولنشر ا ولتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص85

في ظل هدا المنحنى للعرض الجديد الناشئ عن فرض ههه الحصة الإجمالية نجد الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني كما يلي[1]:

– زيادة الإنتاج المحلي : تتحدد نقطة التوازن على مستوى خط العرض الجديد" ت "التي عندها سيرتفع السعر في السوق المحلي من المستوى" و س "إلى المستوى" و هـ "حيث أن ههها السعر المرتفع سيمكن المنتجين المحليين من التوسع في الإنتاج، بحيث تزداد الكمية المعروضة محليا من" و ج "إلى" و م ز."

– نقص الطلب المحلي :نتيجة لارتفاع السعر سوف تقل الكمية المطلوبة من السلعة من" و د "إلى" و م."

– يقل فائض المستهلك :من المقدار الهي يمثله المثلث" ل ب س "إلى المقدار الهي يمثله المثلث " ل ت هـ"، ويكون مقدار النقص في فائض المستهلك مساحة الرباعي" ث ب س هـ."

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص85

– زيادة في فائض المنتج :يزداد المنتج من المقدار" ي أ س "إلى" ي ر هـ "أي بمقدار مساحة الشكل الرباعي" ر أ س هـ." و هنا يلاحظ أن الزيادة في فائض المنتج هي أقل من النقص في مستوى الرفاهية، والناتج عن تقليص في حجم التجارة الدولية[1].

رابعا :تشجيع الصادرات

لم يتوقف تدخل الدول في تنظيم التجارة الخارجية عند حد تنظيم الواردات فحسب، وإنما تحول كثير منها أن تنظم الصادرات أيضا، فهي تنظم الصادرات أيضا، فهي تضع الرسوم عليها وقد تخضعها لنظام الحصص وقد تضيف إليها نظام التراخيص غير أنها تتخه في العادة إجراءين غرضهما ليس مجرد تنظيم الصادرات بل تشجيعهما وههان الإجراءان هما منح الإعانات على تصدير السلع وإتباع طريقة الإغراق في الأسواق الخارجية، والإجراءان يتفقان في تشجيع التصدير وفي السعي لكسب الأسواق الخارجية[2].

1. نظام الإعانات:

هي وسيلة من وسائل السياسات التجارية التي تسعى من خلالها السلطات الاقتصادية إلى التأثير في الأسعار التي تباع فيها السلعة محليا ودوليا من خلال تقليل كلفتها الحدية بالنسبة للمنتج المحلي بقصد التشجيع على زيادة انتاجها، وقد يتخه ذلك شكل اعفاءات ضريبية، أو منحها مبالغ مباشرة لكي تصبح أسعارها أكثر قدرة على التنافس سواء في السوق المحلية أو السوق الدولية[3].

فالمبلغ الذي يحصل عليه المنتج من الحكومة على أثر تصدير السلعة يعتبر مكملا لثمن البيع أي أن الحكومة تتحمل من قيمة السلعة مقابل تسويق ههه السلعة في الأسواق الخارجية ا ولإعانة قد تكون مباشرة كأن تمنح الدولة عن كل كمية مصدرة من السلع مبلغا من النقود أو قد تكون غير مباشرة كالإعفاء من بعض الضرائب المفروضة محليا في حالة تصدير السلعة أو تخفيض تكاليف النقل بوسائط نقل حكومية، أو منح المنتجين قروضا من البنوك الصناعية بفوائد ضئيلة.

و تعتمد سياسة منح إعانات التصدير سياسة خطيرة إذا ما قوبلت بإجراءات مضادة سواء من جانب الدول المنافسة أو من جانب الدول المستوردة، فإذا ما تنافست عدة دول على كسب أسواق دولة كاونت وسيلة كل منهما إلى ذلك هي منح إعانات المصدرين فإن هذا يعني أن الدول المصدرة تتنافس فيما بينها على استخدام جزء من حصيلة الضرائب التي تجنيها من مواطنيها مما خلفض من الأعباء على المستهلكين في الدولة المستوردة،

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص85 ،84
[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص265
[3] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 ، ص154

فإذا تمكنت إحدى هذه الدول المتنافسة من كسب السوق في الدول الأجنبية عن طريق زيادة من تمحنه من إعانات للمصدرين فإن النتيجة ستكون استفادة الدولة المستوردة على حساب دافعي الضرائب في الدولة التي كسبت المنافسة . وقد يكون رد الفعل من جانب الدولة المستوردة نفسها، فقد ترى السلطات في هذه الدولة أن تستفيد هي بدلا من المستهلكين فيها من الإعانة التي تدفعها السلطات في الدول الأخرى، ولهلك فهي تفرض رسما جمركيا إضافيا يساوي الإعانة المسموحة وبهلك تصل السلعة إلى المستهلكين في الداخل بالثمن الهي كانت تصل به قبل منح الإعانة، ويصبح الوضع عندئه هو أن حصيلة الضرائب في الدولة المنتجة تستفيد منها السلطات في الدولة المستوردة[1].

2. الإغراق:

تعرف سياسة الإغراق على أنها "كافة الوسائل التي تؤدي بالدولة إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة عما تباع به تلك المنتجات في الدولة المنتجة."

فالدول التي تدعم صادراتها يتم توجيه إتهام لها دوليا يعرف بالإغراق، حيث تلجأ إلى التخلص من منتجاتها، بيعها في السوق الخارجية بأسعار منخفضة دون مبرر كاف لها[2].

و هناك مجموعة من الشروط التي لابد من توفرها في سياسة الإغراق ويمكن إجمالها فيما يلي:

– أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين، أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة ا ولآخر منخفض في السوق الأجنبية.

– أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت.

– أن تكون تكون شروط البيع موحدة في السوقين الداخلي ا ولخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات تبرر التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق.

– أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.

– أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى سوق المنتج كأونها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.

[1] منصور جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر ا ولتوزيع، الأردن، 2013 ، ص ص137 ،136
[2] سهير محمد السيد حسن، محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مرجع سبق ذكره، ص217

– يذهب بعض الفقهاء إلى إثبات حالة الإغراق إذا أثبت المنتج المحلي أن السلعة تباع بأقل من سعر إنتاجها في السوق المحلي ولكن هها يتناقض مع التخصص ووفرات الإنتاج في الدول الأخرى[1].

أشكال سياسات الإغراق:

هناك ثلاثة أشكال من الإغراق تتبعها الدول المصدرة يمكن إدراجها فيما يلي:

الإغراق الطارئ :

و هو نوع من الإغراق تلجأ إليه الدولة عندما يحصل فائض لديها في سلعة معينة فتقوم بتسويقها في الأسواق الخارجية بدلا من إتلافها وتتكبد خسارة عالية وتنتج ههه الحالة نتيجة سوء في تقدير المنتج لحاجة السوق المحلي من السلعة محل التصدير فيصار إلى تصديرها بدلا من اللجوء تخفيض أسعارها ثم العمل على رفعها.

الإغراق قصير الآجل :

و يتم ههها النوع من الإغراق بغية تحقيق أهداف محددة من قبل الدولة المصدرة مثل تخفيض الأسعار فيالأسواق الخارجية بهدف المحافظة على الوضع التنافسي أو الخوف من منافسة طارئة تشير إليها ظروف معينة، كما يتم اللجوء إلى ههها النوع من الإغراق بقصد السعي إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات التي تنتجها الدولة المتبعة لسياسة الإغراق، وينطوي ههها النوع من الإغراق على خسارة كبيرة إلا أنه يتم قبولها من المصدر أو المنتج بهدف تحقيق أهداف يسعى إلى تحقيقها.

3. الإغراق الدائم أو المستمر :

لا يفترض ههها النوع من الإغراق الاستمرار في تحمل الخسائر وهو نوع من الإغراق يفترض وجود احتكار في السوق المحلية ا ولاحتكار يعتمد على وجود حماية للإنتاج من خلال القيود الجمركية.

فقد تعمد بعض الدول إلى السيطرة على الأسواق المغرقة لفترات طويلة وههها يحتاج إلى أساليب وطرق فعالة قادرة على الاستحواذ على تلك الأسواق ويزيد من نجاح ههها الأسلوب عدم وجود قوانين جمركية فاعلية في الدول المستهدفة أو ق وانين حماية الإنتاج تحد من النتائج الفاعلة لعمليات الإغراق الدائم أو المستمر[2].

أثر سياسة الإغراق:

هناك عدة آثار تتركها سياسات الإغراق للأسواق منها:

[1] شريف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2012 ، ص 140،141.

[2] عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص57

أ- أثر سياسة الإغراق على الدول المصدرة:

بحيث تعمل على زيادة حجم الصادرات للدولة المصدرة في ظل توفر الأسواق القابلة لتلك الصادرات كما تعمل على زيادة حجم الناتج القومي وتوزيع الدخول على المواطنيين الداخلين في العملية الإنتاجية.

أما مستوى الأسعار فهها يتبع التكاليف الحدية بمعنى إذا كانت التكاليف ثابتة فإن زيادة الإنتاجية سيترتب عليها ارتفاع في الأسعار أما إذا كانت التكاليف متناقصة فسوف تؤدي عملية الإغراق إلى خفض سعر السلعة.

ب- أثر الإغراق على الدول المستوردة:

يعتبر الإغراق الدائم غير ملحق للضرر بشرط حصول الدولة المستوردة على أسعار منخفضة بالنسبة للمستهلكين للسلع تامة الصنع كوهلك حصول المنتجين المحليين على مدخلات الإنتاج بأسعار منخفضة الأمر الذي يتيح لهم الدخول في سياسة منافسة على الصعيد الداخلي ا ولخارجي، وفي حالة الإغراق الطارئ أو القصير الأجل فإنه من المفترض أن يتم التدخل من قبل الدولة لأن ذلك يؤدي إلى إضعاف الإنتاج المحلي أمام المنافسة الأجنبية.

ت- أثر الإغراق على المستهلكين في الدول المنتجة:

إذا كانت السلعة المصدرة مادة خام وتدخل في الصناعات فإن المستهلك سيتضرر جراء عملية التصدير لأن تكلفة السلع التي تتكون من المواد الأولية تكون أقل من تكلفة الإنتاج لنفس السلعة في الدولة المصدرة.

ث- أثر الإغراق على المستهلكين في دول الاستيراد:

في هذه الحالة يحصل المستهلك في الدولة المستوردة على سلع بأقل تكلفة إلا أن سياسة الإغراق قد تلحق الضرر في الصناعات المحلية التي لا تستطيع المنافسة في السوق وخصوصا المنافسة السعرية.

المبحث الثالث: عمليات التجارة الخارجية

لقد اتسع الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الدولية وكلما صارت المنشآت المحلية أكثر اندماجا في الاقتصاد الدولي وأيضا كلما أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد أكثر على بعضه البعض، مما يشجع هذا بدوره عمليات التبادل التجاري مابين مختلف الدول على أساس عمليات الاستيراد و التصدير بطرق منظمة وإجراءات محددة تقوم بها إدارة معينة وهي إدارة الجمارك . سنتطرق في هذا المبحث إلى إجراءات التصدير و الاستيراد والإجراءات الجمركية.

المطلب الأول: إجراءات التصدير

أ– اتخاذ القرار: يتم اتخاذ قرار التصدير بناء على ما سبق ذكره في الفصل الذي يتحدث عن أشكال الدخول للأسواق الأجنبية إلا أنه في هذه المرحلة يقوم المصدر و بعد تحديد الأسو اق المستهدفة و المحتمل التعامل معها في الدول الخارجية 1بمجموعة من الإجراءات أهمها[1] :

1. البدء في التخطيط بحملات ترويجية و إعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف و ذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك و خاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه الأسواق لأول مرة.

2. إرسال عينات من السلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للاتصال مباشرة بالعملاء وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبينا بهاا مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة و كذلك الأسعار التي سيتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها.

3. القيام بالاستفسار منذ البداية عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو موصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أية تحفظات أخرى.

4. الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعنية، ورخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب، ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

ب– الاستراتيجية : تقوم الشركة ببناء إستراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها و الرد عليها من قبل المستوردين و ذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين و لشروط المطلوبة و التسهيلات الممكنة بحيث يمكن أيضا إجراء مفاوضات بناء على هذه المعلومات مع المستوردين الممكن التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة و تحقيقها لأهدافها.

[1] محمد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2006 ص ، 191.

وفي هذه المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد و تجهيز البضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها أي المبرمجة الفعلية لأهداف واستراتيجيات الشركة و الشروط التي تم التوصل إليها لغايات الاتفاق النهائي مع المستورد.

ت– العقد: بناء على إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات (الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

ث– إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير : ويمكن إجمال هذه المستندات فيما يلي :

1. إصدار الفاتورة الأولية: بعد استلام أمر الشراء يقوم المصدر بإعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها و تحتوي عادة هذه الفاتورة على اسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليها الكمية الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن، طريقة الدفع، ثم ترسل هذه الفاتورة وصورا عن شهادة المنشأ وقوائم التعبئة إلى المستورد طالبا منه متابعة الإجراءات الرسمية و الائتمانية المتفق عليها.

2. قائمة التعبئة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها و كميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة و المصداقية.

3. شهادة صحية: وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر .

4. إذن الشحن: ويصدر عن التوكيل الملاحي، ويعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة باستلام البضائع المطلو ب شحنها على الباخرة.

ج– إعداد المستندات النهائية: وهذه المستندات يتم إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن و التي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية و أهم هذه المستندات ما يلي[1]:

1. بوليصة الشحن: وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو الوكيل الملاحي بصفته وكيل عن ملاك الباخرة يفيد استلامه للبضاعة و تعهده بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها.

2. الفاتورة التجارية: يقوم المصدر بإصدار الفاتورة التجارية وقائمة التعبئة و التي تقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن استنادا إلى المعلومات الواردة فيها، أما النسخة الأصلية فتقدم إلى الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ و التي يتم المصادقة عليها أصوليا لغايات قبولها في بلد المستورد.

[1] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص192.

3. مستندات ووثائق أخرى أهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، وشهادة معاينة و أية مستندات أخرى يطالبها المستورد من المصدر لإجراء التلخيص.

ح- المتابعة و الاتصال: إن مسؤولية المصدر قد تنهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد و ربما إلى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة و يبقى على اتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

خ- الخطابات الختامية: بعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات الختامية مع المستورد اذانا بابتداء مرحلة عمل جديدة.

المطلب ثاني: إجراءات الاستيراد

أ- اتخاذ القرار: قرار الاستيراد يتم اتخاذه بناء على مجموعة من المعلومات التي تفرضها طبيعة المشروع (تجاري أو صناعي) كذلك طبيعة السلعة و المواد التي يتم التعامل بها و المسموح التعامل بها وفقا لقوانين الدولة، فمثلا هل الاستيراد من أجل عملية التصنيع أو الاستيراد لعادة التصدير أو من أجل التوزيع و البيع في السوق المحلي؟

لذا لابد من دراسة الطلب واحتمالات توقعه " التنبؤ به و " تحديد الطلب أيضا يختلف باختلاف طبيعة المشروع، فمثلا إذا كان مشروعا صناعيا يقوم بأعمال التصنيع فإ ن الطلب يمكن تقديره حسب الطرق التالية [1]:

1. دراسة السوق المحلي و حاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي و المستقبل عن طريق القيام ببحوث السوق.

2. طلبات الزبائن الذين يزورون المصنع أو معارضه.

3. جداول الإنتاج و معدل دوران المخزون.

4. من خلال العطاءات التي تطرحها بعض المنشآت العامة أو الخاصة يمكن التعرف على المواد المطلوبة و مواصفتها .

ب- دراسة أسواق التصدير: وفي هذه المرحلة يتم البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الأسواق الخارجية، وأهم مصادر الحصول على أسماء الموردين و معلومات عنهم: الملحقون التجاريون لسفرات بعض الدول، (القوائم) التي تصدرها الشركات العالمية، أو عن طريق وزارة الصناعة والتجارة، و الغرف التجارية و تجرى دراسة مفصلة لأسواق الموردين من اختيار الموردين المناسبين و المؤهلين للتوريد، وكذلك يجري الاتصال مع الموردين الذين تم اختيارهم وطلب عروضهم وبيان شروط البيع و التسليم و الدفع، وربما يطلب منهم أحيانا عينات من السلع التي ينتجونها.

[1] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص193.

ت- الإستراتيجية: بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين تبدأ الشركة بوضع إستراتيجية الاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية وحاجته لهذه السلع، و الآخر إمكانات و موارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض و قبول شروط الموردين سواء الإمكانات المالية أو التسويقية أو أية عناصر أخرى.

فالتفاوض مسألة هامة وضرورية في التجارة الخارجية، فالمستورد القوي و القادر على التفاوض يجب أن تكون لديه القدرة و نقاط القو ة التي يستطيع فيها كسب الصفقة و تحويلها إلى صالحه، وعند دراسة العروض يجب التنبيه إلى ما تفرضه حكومات الدول المصدرة أو المستوردة، على هذا النوع من البضاعة أو الشركات المنتجة لها، فقبل المباشرة بالاستيراد يجب التأكد من عدم وجود عوائق حكومية أو جمركية أو سياسية أو أية تحفظات أخرى.

ث- البرامج: و في هذه المرحلة تترجم السياسات و الأهداف إلى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه السياسات و الاستراتيجيات بمعنى آخر تقوم الشركة بتوزيع المعلومات و البيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين يوضع به أسماء وعناوين الموردين، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع و التسليم ...الخ، وبعد ذلك يجري ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها و سياستها.

ج- العقد: وفي هذه المرحلة تقوم الشركة بالاتصال و التفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم من أجل تحديد شروط الدفع والتسليم والبيع و أية شروط أخرى، وفي حالة الاتفاق يجرى تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها و توقيعه.

ح- التراخيص: لا يسمح بإنجاز معاملة جمركية لأية بضاعة يتعلق استير ادها أو تصديرها على إجازة أو رخصة أو شهادة أو أية مستند آخر قبل الحصول على المستند.

خ- التمويل و الائتمان: تختلف شروط الدفع والتسليم و التمويل، حسب شروط الاتفاق مابين المستورد و المصدر وحسب وحدة النقد الصرف، و أهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادلة (المقايضة)، الدفع المقدم، الدفع لأجل، الكمبيالات المستندية و الاعتمادات المستندية [1].

و أهم هذه الطرق الشائعة الاعتمادات المستندية حيث تقوم الشركة بطلب فتح اعتماد مستندي لدى أحد البنوك المحلية بناء على طلب المستورد وبقيمة البضاعة وشروط التسليم وبعد ذلك يقوم البنك المحلي بالاتصال مع البنك

[1] جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص198.

المبلغ ويتقدم بكافة الوثائق و المستندات التي يطلبها المستورد، وإذا فعل ذلك المستورد أي الاتصال وقدم الأوراق التي تثبت أن البضاعة تم 1شحنها، يستطيع أن يحصل على ثمن البضاعة خلال هذه الفترة .

د–بوالص الشحن: ويختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها واختلاف وسيلة النقل و البوليصة عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة و شهادة المنشأ وأية وثائق أخرى مطلوبة إلى البنك لغايات التحصيل.

ذ–ميناء الوصول: عند وصول البضاعة إلى ميناء الاستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع إلا لمن يحمل البوليصة الأصلية أو من جيرت باسمه أو بواسطة وكيل يقدمها إلى وكلاء الشحن للحصول على إذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك للتخليص على البضاعة.

ر–التخليص: عندما يتسلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمار ك يرفق مع مجموعة من المستندات و الوثائق الجمركية.

المطلب الثالث:إجراءات جمركة البضائع

أ– الإجراءات الأولية للجمركة

1. إحضار البضائع لدى الجمارك: في حالة أي اجتياز للبضائع للإقليم الجمركي فإن أول التزام يقوم به ناقل البضاعة هو إحضار البضائع لدى مصالح الجمارك و فقا للشروط المحددة في التشريع و التنظيم الجمركي المعمول بهما.

سنتطرق إلى تعريف عملية الإحضار ثم الهدف من فرضها على الناقلين

1–1– تعريف العملية: يتلخص مفهوم الإحضار لدى الجمارك حسب المادة 51 من قانون الجمارك في سلوك الطريق القانوني الشرعي الأقصر المباشر المحدد لكل البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قصد الوصول إلى أقرب مكتب جمركي من مكان الدخول عند الحدود الجمر كية لإخضاعها للرقابة الجمركية وهذا مهما كانت طبيعتها حتى وإن كانت معفاة من دفع الحقوق و الرسوم الجمركية، ولا يمكن اجتياز مكتب جمركي دون ترخيص من قبل مصالح الجمارك.

1–2– الهدف من العملية: تهدف عملية الإحضار لدى الجمارك إلى[1]:

[1] خريرب عباس، تقرير تربص السنة الثالثة المتعلق بإجراءات جمركة البضائع، المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص اقتصاد ومالية، فرع إدارة الجمارك، الدفعة الأربعون،2006،ص08

- إخضاع كل البضائع إلى عمليات التفتيش والمراقبة الجمركية و إثبات شرعية حركتها.
- مراقبة تدفق البضائع من وإلى الإقليم الجمركي و بالتالي مراقبة تدفقات التجارة الخارجية.
- مواجهة عمليات التهريب و دخول البضائع وخروجها بطريقة غير شرعية عن طريق توجيهها عبر الطريق الشرعي حيث يصعب فرض رقابة على كامل الإقليم الجمركي وحدوده الممتدة إذ تتجلى محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى الجمارك حتى عند أقوى الدول ماليا و تكنولوجيا.

2. طرق إحضار البضائع لدى الجمارك: لقد تناول المشرع الجزائري في قانون الجمارك مختلف طرق الإحضار و التي تتوافق مع طرق النقل وهي:

- الإحضار عن طريق البحر.
- الإحضار عن طريق البر.
- الإحضار عن طريق الجو.

3. وضع البضائع لدى الجمارك: بعد إحضار البضائع لدى الجمارك يترتب على ناقل البضاعة وضع البضائع تحت تصرف إدارة الجمارك إلى غاية إتمام إجراءات التخليص الجمركي و توجيهها إلى نظام جمركي معين ولذلك سنتناول المبادئ العامة للعملية و الأماكن المخصصة لوضعها.

3-1- تعريف: يستشف من خلال المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري بأن عملية الوضع لدى الجمارك يقصد بها وضع البضائع في نطاق أو مساحة تحت حراسة إدارة الجمارك في حالة انتظار إلى غاية إيداع التصريح المفصل، وتتجسد هذه العملية منذ إيداع التصريح الموجز و تسجيله.

3-2- الهدف من العملية: يهدف هذا الإجراء إلى إنهاء مسؤولية الناقل اتجاه البضائع، وانتقالها إلى مستغلي المخازن و مساحات الإيداع المؤقت، كما يعطي الفرصة لإدارة الجمارك للقيام بالتحريات اللازمة للبضاعة.

3-3- المخازن وشروط إنشائها و استغلالها: يخضع إنشاء المخازن و مساحات الإيداع المؤقت إلى شروط عامة و شروط خاصة[1].

- **الشروط العامة:** يجوز للأشخاص الطبيعيين والمعنويين إنشاء مخازن و مساحات الإيداع المؤقت بناء على طلب يقدم إلى رئيس مفتشية الأقسام المختص إقليميا بتفتيش المحلات بواسطة مصالحه التي تحرر محضر معاينة قبل الموافقة على منح ترخيص الإنشاء.

[1] خريرب عباس، مرجع سبق ذكره، ص12

-**الشروط الخاصة:** يجب التميز بين المستفيد من ترخيص الإنشاء و المستغل، فالمستفيد غالبا ما يكون هيئة عمومية كغرفة التجارة، شركة النقل...و هذا المستفيد له إمكانية ترك صيانتها و تسييرها للمستغل وذلك بعد موافقة إدارة الجمارك.

3-4- شروط سيرها: هناك ثلاث مراحل لسيرها:

- **دخول البضاعة:** يتم قبول البضائع في هذه الأماكن بإيداع التصريح بالدخول الذي يحتوي على المعلومات الضرورية للبضاعة و يتم إمضاء التصريح المسجل لدى الجمارك من طرف مستغل مخازن ومساحات الإيداع المؤقت كما يتم تفريغ و دخول البضائع إليها تحت الحراسة الجمركية.
- **مكوث البضائع:** بمجرد قبولها في مخازن و مساحات الإيداع المؤقت تكون البضائع تحت مسؤولية المستغل اتجاه الجمارك وهو يخضع لشروط فيما يخص:
- **العمليات على البضائع:** يمكن القيام بكل العمليات الضرورية لحفظ البضاعة على حالتها، التنظيف، إزالة الغبار، تبديل الأغلفة...وهذا طبعا بعد موافقة إدارة الجمارك.
- **أجل المكوث:** تحدد آجال مكوث البضائع ب21 يوم و في حالة عدم إخراجها من هذه المحلات بتصريح مفصل عند نهاية المدة، ترسل إدارة الجمارك إعذارا إلى المعني على أساسه توضع البضاعة رهن الإيداع الجمركي.
- **خروج البضاعة:** هناك ثلاث وجهات للبضاعة عند خروجها.

- إما تحديد وجهة نهائية للبضاعة عبر التصريح المفصل لها مثل الوضع للاستهلاك.
- تحويلها إلى مخزن آخر تحت نظام آخر كالعبور.
- تحويلها إلى الإيداع الجمركي.[1].

ب- التصريح الجمركي المفصل للبضائع:

1. تعريف التصريح المفصل للبضائع: يعرف بأنه الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها التي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحريره للبضاعة و يقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم و مقتضيات المراقبة وتطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي بالإضافة إلى تكوين القاعدة الإحصائية للتجارة الخارجية و تعمل إدارة الجمارك لإصدار هذه الوثيقة و توزيعها على الوكلاء المعتمدين من خلال مكاتبها المنتشرة عبر كامل التراب الوطني.

[1] خريرب عباس، مرجع سبق ذكره، ص13

2. العناصر الأساسية للتصريح المفصل : يتضمن التصريح المفصل ثلاث عناصر أساسية[1] :

2-1- النوع التعريفي: أو نوع البضاعة و هو تسمية تمنحها التعريفة الجمركية لكل بضاعة وفقا لمميزاتها الخاصة حيث توافق هذه التسمية رقما في المدونة الجمركية يظهر على التصريح المفصل ويسمح تحديد نسب الحقوق و الرسوم الجمركية المطبقة على البضاعة و نسب الرسم على القيمة المضافة .

2-2- المنشأ: يعتبر منشأ بضاعة ما البلد الذي استخرجت من باطن أرضه هذه البضاعة أو صنعت فيه و يجب تمييزه عن بلد المصدر الذي هو البلد الذي أرسلت منه البضاعة مباشرة، كما أن عملية المنشأ لها أهميتها من حيث إعداد إحصائيات التجارة الخارجية التي تبنى عليها مختلف سياسات الدولة.

2-3- القيمة لدى الجمارك: يتم على أساسها تطبيق بنود التعريفة الجمركية وخاصة حساب الحقوق و الرسوم فهي تشكل الوعاء الضريبي و كذا حساب المبالغ الخاصة بالكفالات البنكية فهي تتعلق بقيمة البضاعة.

3. شكل التصريح المفصل: مهما كان النظام الجمركي المعين للبضاعة الموضوعة تحت تصرف الجمارك يوجد نموذج موحد للتصريح المفصل للبضائع صالح لجميع العمليات.

يودع التصريح في خمسة نسخ:

- **النسخة الأولى**: مسماة نسخة الجمارك هي النسخة الأصلية و تحفظ على مستوى المكتب الجمركي.
- **النسخة الثانية**: مسماة نسخة مصرح تسلم للمصرح بعد انتهاء عملية الجمركة و لاستظهارها أمام الإدارات والأجهزة المهتمة بنشاطه، و يستخدمها كوثيقة إثبات لوضعيته بالنسبة للتنظيم الجبائي والجمركي.
- **النسخة الثالثة**: مسماة نسخة بنك و ترسل إلى البنك عند انتهاء عملية الجمركة .
- **النسخة الرابعة**: مسماة نسخة إحصائيات ترسل لمصلحة الإحصائيات التي تقوم بإعداد إحصائيات التجارة الخارجية و تحليلها.
- **النسخة الخامسة**: مسماة نسخة الرجوع أو العودة، تستخدم خاصة في الأنظمة الجمركية الاقتصادية للتأكد من احترام الالتزامات المصرح بها,

[1] خريرب عباس، مرجع سبق ذكره، ص19..

خلاصة :

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه أهم الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية وصولا إلى السياسات التجارية وأنواعه و علاقتها بنظم الاقتصادية المختلفة، و كذا أهم ما يميز التجارة الدولية في وقتنا الراهن، فانه يمكن القول بأن قيام التجارة الدولية عائد بالأساس إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد لآخر.

كما أن تنظيم التجارة الخارجية يعتمد بالأساس على السياسة التجارية التي ينتهجها البلد والتي تختلف من حمائية إلى حرية، حسب نظرة البلد وتوجهه الاقتصادي الذي يحكمه النظام السائد، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية الهامة لها.

ولعل أهم ما يميز التجارة الدولية في الوقت الراهن، هو سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على كثر من ثلث الصادرات والواردات العالمية، وانتشارها الواسع والسريع عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو منح تراخيص الإنتاج.

الفصل الثاني:

أثر سياسة التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم القضايا والأهداف التي حظيت بالاهتمام الواسع من قبل مختلف الدول المتقدمة والنامية، والتي تسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل المتاحة من أجل تحسين المستوى المعيشي الأفرادها وزيادة رفاهيتهم ، وهذا لا يتم إلا في إطار تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة وجاء الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي، فكان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقو لهذا الموضوع من خلال نظريات كل من , Ricardo Adam smith, Malthus, Mard وغيرهم ثم برز بعدها النيوكلاسيك أمثال Domer & Solow, Harrod ، لتعرف فترة الثمانينات من القرن العشرين أفكار جديدة تتمثل في نماذج النمو الداخلي على يد اقتصاديين من بينهم Rebert Barro ، Lucas، Romer.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم مفاهيم النمو الاقتصادي و كذا أهم النظريات والانتقادات الموجهة لها:

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

المبحث الثالث: أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول :ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما.

كثيرا ما يستخدم البعض مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية كمرادفين باعتبارهما بعنيان زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويميل البعض الآخر إلى التفرقة بينهما على أساس خصائص ومميزات الاقتصاد، فيستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للدلالة على الدول النامية ومصطلح النمو للدول المتقدمة، إلا أن الاختلاف واضح بين المصطلحين، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث مركزين في ذلك على النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : *مفهوم النمو الإقتصادي*

يعتقد الكثير أن مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية بعنيان الشيء نفسه، إلا أن الاختلاف واضح بينهما لذا فإنه من المفيد أن توضح أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية النخلص في الأخير إلى الفرق بينهما-

أولا : تعريف النمو الاقتصادي .

وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نحاول إعطاء أبرزها فيما يلي :

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن[1].
- النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن[2].
- النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية المجتمعاتها[3] .
- يعرف الاقتصادي «Kuznets .5» النمو الاقتصادي بأنه :" أساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن
- تعريف النمو البلد ما بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي"[4].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع، ولهذا نهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى لقياس معدلاته في السنوات المختلفة

كما تجدر الإشارة إلى أن حدوث النمو الاقتصادي برتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي[5]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الإقتصادية، تحليل جزئي وكلي"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص466.
[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،" النظرية الإقتصادية"، الدار الجامعية الأردن، 2008، ص339.
[3] نزار سعد الدين عيسى، "الإقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص43.
[4] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف:"مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص60.
[5] إيمان عطية ناصف:" النظرية الإقتصادية الكلية". دار الجامعة الجديدة. مصر، 2008، ص333-335.

العنصر الأول : تحقيق في مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي.

العنصر الثاني : تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

العنصر الثالث : تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانيا : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

التنمية الاقتصادية **هي** العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1]

مما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي :

الجدول رقم : الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
– النمو الإقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي. – النمو الإقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. – من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، والنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.	– تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. – التنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. – التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد .

ومنه نستنتج أن التنمية أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون:" التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص77.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

يعتبر النمو الاقتصاد مؤشرا عن مدى حقيقة الأداء الاقتصادي، حيث تتوضح من خلال العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، من هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يصنف إلى نوعين[1]:

أولا : قياس النمو الاقتصادي .

يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي، أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي، أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون

ساس
$$100 \times$$

ويكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معد التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن :

و بالتالي فإن

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي – معدل التغير في السكان.

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي – معدل النمو في السكان .

وتوجد العديد من التحفظات على استخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي في هذا المجال للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، من أهمها أن هذا المؤشر للتغير في الدخل الفردي لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل إلى الطبقات الغنية في حين لا تنال الطبقات الفقيرة إلا الجزء اليسير، ومن ناحية أخرى قد يكون سبب الزيادة في حجم الدخل القومي زيادة إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية، حيث أن الأخيرة هي التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص467.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

1- النمو الاقتصادي الموسع يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أي المجتمع يتحول تماما و الظروف الاجتماعية تتحسن[1]

المطلب الثالث : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

أولا: رأس المال المادي

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج ينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العبثية في الأساس، وعند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي، إن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال تسمى بالتكوين الرأسمالي، وهو عملية تراكمية تكشف عن معنى الاستثمار الذي يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع فالاستثمار يعتبر أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، حيث كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية ومنه زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأستالي أو الاستثمار وهي :

- **الشرط الأول** :تحقق الادخار، فلا استثماريلا ادخار .
- **الشرط الثاني**: أن يتم استثمار ما تم ادخاره
- **الشرط الثالث** : أن لا يكون هو اكتناز ثانيا : رأس المال البشري

ثانيا: رأس المال البشري.

يعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون:" التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الإقتصاد كلية التجارة، مصر، 2000، ص59.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص469-471.

والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري إن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو المكان، فزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن و يتواكب مع الزيادة في الرأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية

ثالثا: مدى توفر الموارد الطبيعية

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعاء بل هي هية من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بباطنها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي وعكس صحيح، لذا وجب على أي اقتصاد قومي تنمية الموارد الطبيعية لديه، أو يأمل أن تكون لديه حتى يرتفع النمو الاقتصادي، وتتكون الموارد الطبيعية من (البترول المعادن – الغابات – الأسماك وغيرها)، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح

رابعا : التخصص وتقسيم العمل-

حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، تحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي خامسا: التقدم التقني والتكنولوجي ا إن التقدم التقني والتكنولوجي يؤدي استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل: استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج، وأيضا تحسين نوعية المنتجات المعروفة، وصنع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل[1] ، بالإضافة إلى أن هذا العامل يلعب دورا هاما في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات ونظم الإدارة والتنظيم، فهذا العامل أو المحدد أصبح معيارا لتصنيف الدول إلى المستويات التالية: [2]

- الدول الأكثر تقدماء
- الدول المتقدمة.
- الدول النامية.
- الدول الأخذة في النمو.

[1] أحمد الأشقر:" الإقتصاد الكلي"، دار العلمية الدولية ودار الثقافةللنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2002، ص74.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص471-472.

- الدول المتخلفة: و التي تنقسم بدورها إلى قسمين:
- الدول الأقل نموا

المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

منم كل من دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها، و الفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه.

أولا: فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد ما يلي:

– زيادة الكميات المنتجة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات، الأمر الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة عبر الزمن.

– معدلات النمو المرتفعة تخفض من مشكلة البطالة – النمو الاقتصادي يؤثر على المدى البعيد على أنماط وعادات الاستهلاك في المجتمع، ويؤدي إلى ظهور حاجات.

– استهلاكية متقدمة ومتنوعة.

– التوسع في الدول نتيجة النمو الاقتصادي يدفع الحكومات إلى مجاراة حاجات الأفراد الاستهلاكية المتطورة من خلال تطوير المرافق العامة وتوفير الخدمات الترفيهية [1].

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات من أهمها[2]:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بل وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي، وبالتالي القضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد التقدم المادي، وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع

[1] طالب محمد عوض:" مدخل إلى الإقتصاد الكلي"، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفي، الأردن، 2004، ص ص181-182.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص472.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

المطلب الأول:النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس.

أولا : النظرية الكلاسيكية.

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت أراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد، و من خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1- نظرية آدم سميث "Adam smith"

اهتم (آدم سميث[1]) في كتابه "ثورة الأمم" في 1776 بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي و تتمثل هذه الأفكار في:

– تقسيم لعمل: يرى ادم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، و تقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، و لقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي،و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل(division of labour) و التخصص (spécialisation) و تتحقق مزايا عديدة من جراء تقيمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية) économies extrémal) و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية، و لهذا فإن التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن[2].

– **حرية التجارة الدولية:** يري سميث أنه كلما كان السوق ضيقا و أسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، و هذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول ا لأخرى،

[1] ادم سميث(1723 -1790 :(اقتصادي سكوتلندي، من أبرز كتاباته كتاب"البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم.
[2] كمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1986 ،ص .84

فتوسع الأسواق أداة مهمة، و التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها(اليد الخفية)[1].

– **تراكم رأس المال:** يرى ادم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، و أن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، و كذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار، و بعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الإفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لان عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، و هذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي[2].

و لا يعتبر "سميث " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون،غير انه يعتبره القطاع الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع[3].

الشكل رقم 02: تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي

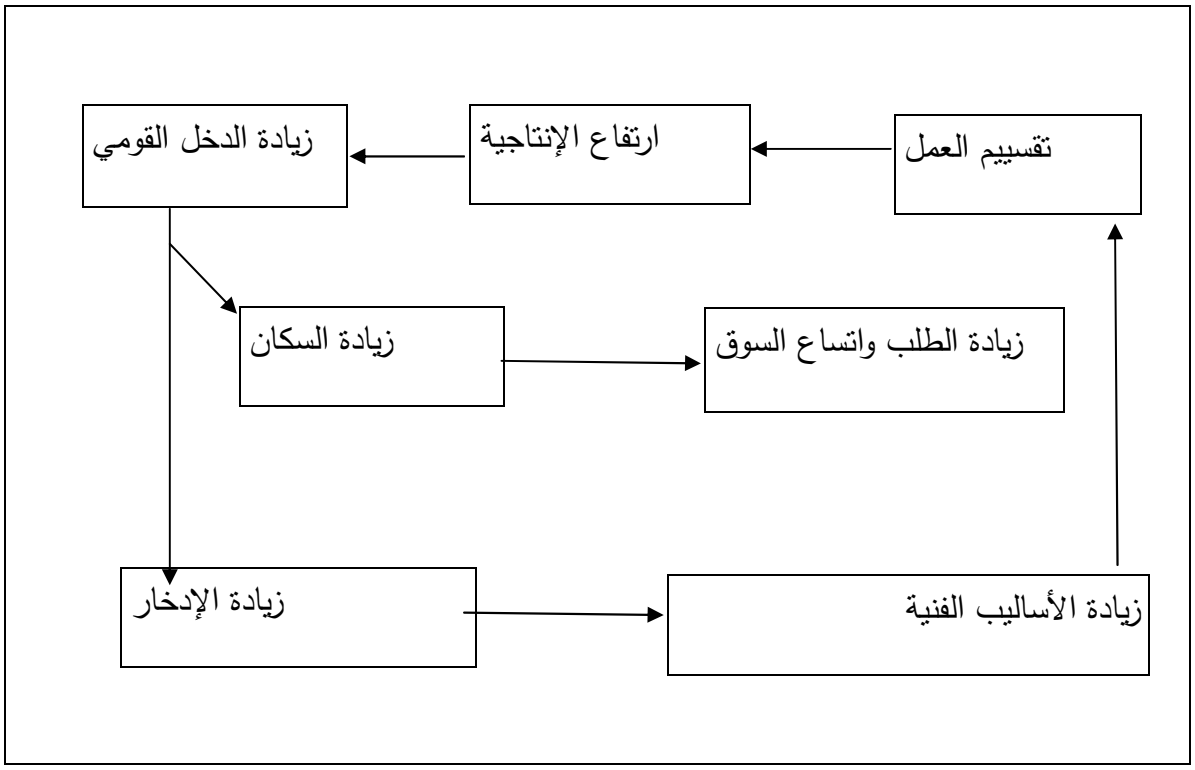

المصدر: سالم النجفي، محمد صالح تركي القريشي، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988 ،ص61 .

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ،ص .71

[2] أحمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن "، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000 ،ص112.

[3] أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013 ،ص70.

2- نظرية دافيد ريكاردو"David Ricardo".

يعتبر (دافيد ريكاردو[1]) أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ، و انطلاق من ذلك يرى أن لقطاع الزراعي هو مكمن اهمم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان و اهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفي ة استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي[2].

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

– **الرأسماليون:** هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، و من ثم تراكم رأس المال و تمكن أهميتهم في العمليتين التاليتين [3]:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ريح ممكن .
- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال.

– **العمال:** هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة و النقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

– **أصحاب الأراضي:** فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النم و الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية,

إن الريع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الإرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف

[1] دافيد ريكاردو:اقتصادي انجليزي ولد في لندن، صرف اهتمامه إلى الآداب و العلوم
[2] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، " دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997 ،ص .64
[3] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف،"التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 ،ص 72.

عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الريع و زيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية[1].

3- نظرية توماس روبرت مالتوس:

إن أفكار (مالتوس[2]) ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة التنمية،حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و تراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف،و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي . إ ن تحليلات :مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بغض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنها لم تصدق على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لان إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع "مالتوس" و أعلى من معدلات نمو السكان، و ذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات اكبر من معدل نمو السكان. (التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك)[3].

[1] مدحت القريشي " ، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007 ،ص 59.

[2] توماس روبرت مالتوس: اقتصادي بريطاني و رجل دين من مؤلفاته" Définition en économie politique"1827."

[3]محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر احمد،مرجع سبق ذكره، ص 48

الشكل رقم (03) :تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

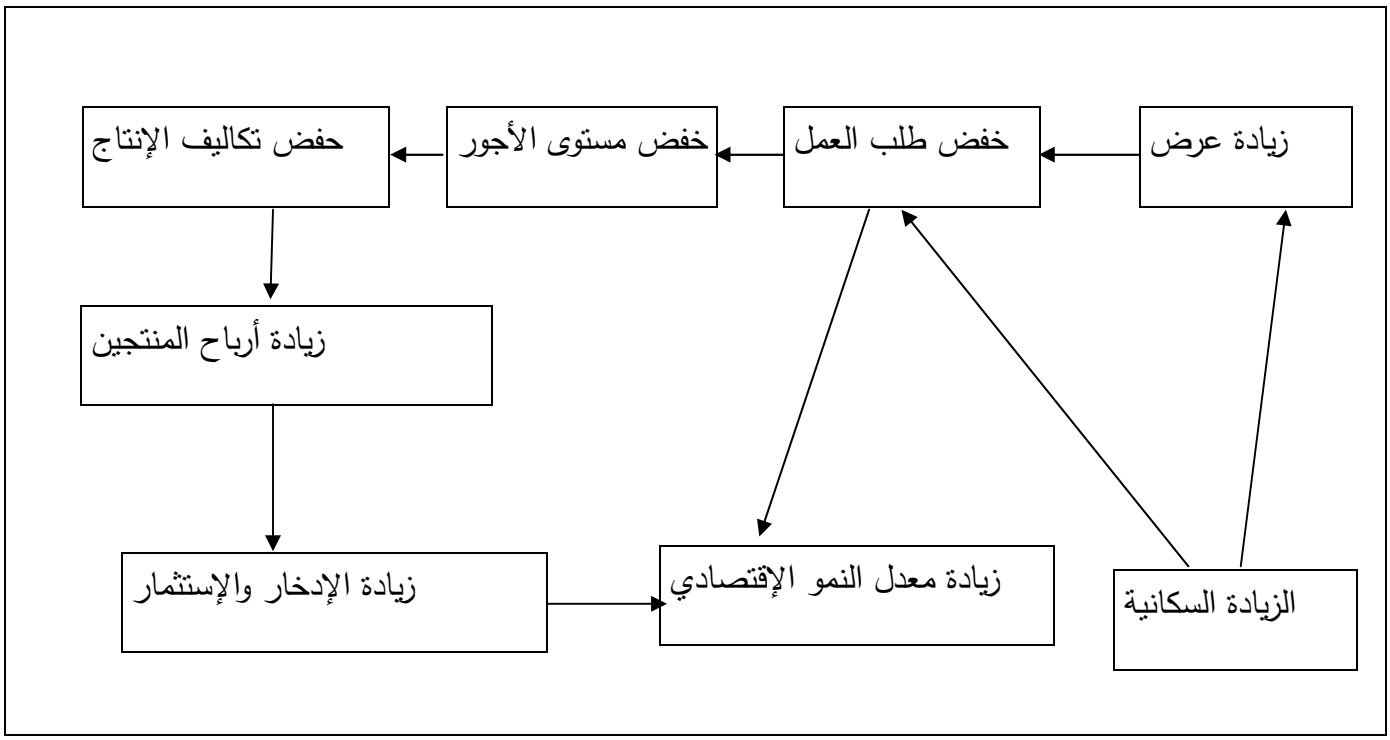

المصدر: سالم النجفي، محمد القريشي "، **مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988 ،ص63 .

تقييم النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

1- الإرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار و هذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح و منها الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام؛

2- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتم توجيه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي[1].

3- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) و العمال و تتجاهل الطبقة الوسطي التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي ؛

4- عدم واقعية مفهوم عملية النمو : حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة،أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي[2].

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره،ص ص64_65.
[2] فايز إبراهيم الحبيب،" نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985 ، ص34.

5– تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة و التي ألغ الها التقدم التكنولوجي تماما غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي و في النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.

6– القوانين غير الحقيقية : تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو " و" مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد[1].

ثانيا: نظرية كارل ماركس" Karl Marx "للنمو الاقتصادي.

يرى (ماركس[2]) بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الادني لمستوى الكفاف،(أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، و أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، بالإضافة إلى زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت يزداد و ينخفض معها الربح (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الادني لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود بالتحسن الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى العلى و الأرباح إلى الأسفل، غن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بالإحلال سرأ المال محل العمل، مما يؤدي انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليين عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و وسائل الإنتاج إلى العمال،فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات Marx" بخ" صوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة ، حيث زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx"[3].

- **تقييم النظرية الماركسية :**

هناك جملة من النقائص و الانتقادات التي تم توجيهها إلى النظرية الماركسية و من بينها ما يلي:

تنبأ ماركس بحدوث تطور المنتجات المتقدمة بينما حدث ذلك التطور في البلدان المتخلفة، و في بداية التطور الرأسمالي و ما حدث في هذه البلدان من انهيار تجارب الاشتراكية يكفي لرد فكرة ماركس.

إذا كان تطور المجتمعات حتميا نتيجة لوجود التناقضات،فمن الطبيعي أن تحقق الاشتراكية أيضا نقيضا ليظهر مجتمع جديد، و تسقط نظرية ماركس في حتمية التطور نحوى الاشتراكية .و ما يعاب" Marx"هو إهماله لدور

[1] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 48.
[2] كار ماركس:(1818-1883 ،(فيلسوف اقتصادي اشتراكي ألماني، من مؤلفاته : نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالي.
[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص61 -62

الطلب في تحديد القيمة المضافة، و تحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه " Marx"في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المنخفض، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا[1].

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك (النظرية الكلاسيكية المحدثة).

في الثلث الأخير من القرن 19م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، و الذي أصبح يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد و الذي طوره كل من "Alfred Marshall" حيث نجده إهتم بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل بمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا 2مشجعا في توسع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و عليه فانه يتضمن ثلاث أفكار تتمثل في[2] :

– يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجيته و المحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و الاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بمعدل أعلى بنسبة رأس المال إلى الناتج V/K ،أو بالمعدل المنخفض(الأدنى) لإنتاجية رأس المالK/Vبفرضية تناقص عوائد رأس المال.

– إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.

– هناك علاقة سالبة لدي بلدن العالم بينV/K و K/V بسب تفضيلات الادخار(بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا)بالنسبة لدالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

[1] صلاح الدين نامق،"نظريات النمو الاقتصادي"، دار المعارف، الإسكندرية، 1966 ،ص103.
[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص68.

و من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (Alfred Marshall, j.clarck...) انه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لان النمو الاقتصادي[1] :

- عملية مترابطة و متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، و يؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح .
- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية و بحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجة لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان و ترجيحها نحو الاستثمار مما يجعل محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي و النمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية و ذلك بالتجديد والابتكار.

أولا: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:

يعتبر (شومبيتر[2]) من أبرز الكلاسيكين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث ضمنت نظريته للنمو أنه غير مستمر، بل يصل بسرعة إلى حدوده و ذلك بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار ا لابتكاري، و ذلك لسببين هما:الأول هو توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، و الثاني هو توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار، كما نجد شومبيتر أعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية في عملية النمو، حيث يؤدي إلى خلق منتج جديد و إجراء التحسينات المستمرة إلى التنمية، و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات إبتكارية جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو الاقتصادي حسب شومبيتر" Schumpeter"ثلاث عناصر هي: الابتكار،المنظم و الائتمان المصرفي، و ذلك لان الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الادخار، ما يؤدي غلى زيادة عدد المنظمين،مما يرفع حصة الأرباح من الأجور في الدخل و ذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدي المنظم ليحصل على أعلى الإرباح بتحديده المنتج و الابتكارات، فيساهم في عملية النمو الاقتصادي الذي يحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمار هما:

الاستثمار التلقائي" autonomes" :و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

[1] صلاح الدين نامق "، قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986 ،ص .52

[2] .جوزيف شومبيتر(1883-1950)، ولد بالنمسا و توفي في الولايات المتحدة الأمريكية و يعتبر من الاقتصاديين المشهورين.

الاستثمار التابع أو المحفز" indues":حيث يتبع حجم النشاط الاقتصادي، يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس 1المال القائم و بالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية راس المال و الفائدة للحصول عليه[1].

و لقد اعتمد شومبيتر في تحليله لدالة الإنتاج[2]:

$$\mathbf{Y= F(L ,k,N)}$$

و اعتقد أن الادخار يعتمد على الأجور **W** و الإرباح **R** و معدل الفائدة**r** .

حيث : $$\mathbf{S=F\ (W.R.r)}$$

ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو :

حاول (روستو) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، و من خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل و التي يمكن أن نميزها عن الأخرى، و تتمثل مراحل روستو في:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة و المجتمع راكد نسبيا، و هذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة و استخدام التقنية لأغرض معينة، و لكن ذلك بحدود ضئيلة الحد كبير، حيث يوجد حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم و التقنية الحديثة.

إضافة إلى ذلك يكون النظام الاجتماعي متسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة و ضيقة و أن نظام القيم السائدة تقوم على أساس القدرة الطويلة الأجل[3].

2- مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق: في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية تودي إلى انتشار الوعي الادخاري لدي الإفراد و الرغبة في الاستثمار و تحمل مخاطر الابتكارات و انخفاض معدل النمو السكاني و زيادة معدل التكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة، بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال على الإنتاج الكبير، حيث تحدث زيادة في

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص -69. 70

[2] سالم توفيق،" أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية، القاهرة، 2000 ،ص 321.

[3] فليح حسن خلف " ، التنمية و التخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع،2006 ،ص142.

الإنتاج الزراعي تمول الإنتاج الصناعي، و يبرز في هذه المرحلة الاستثمارات التضخمية في أشكال الرأس المال الاجتماعي.

3- مرحلة الانطلاق: حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، و تصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمرا حتميا للمجتمع و تشمل هذه المرحلة التغيرات التالية

- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- تجارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث،و بعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج.
- ارتفاع معدل الاستثمار ب 5 %من الدخل الوطني إلى أكبر من 10%[1].

4- مرحلة النضوج: هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة، على جميع نواحي حياته، يوظف بين10-20% من الدخل بشكل ثابت، و ينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، و يتغير تركيب الاقتصاد باستمرار و ذلك بتحسين الأساليب التقنية و ينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها، و يستورد بضائع أخرى جديدة و يصدر بعض المنتجات، تنشر المعرفة التقنية و المهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يزيد إنتاجه.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع : يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي و يصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام و السكن و الكساء، و يتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان و بارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية و غيرها، و يخفف المجتمع من الحاجة و ضغطة على زيادة و توسيع نطاق التقنية الحديثة، باتجاه تخصيص المزيد من الموارد للوفاء العام و الضمان الاجتماعي[2].

- تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات من أهمها[3]:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية و النمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية و الثقافية و السياسية

[1] محمد عبدا لعزيز عجيمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص158.
[2] فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 145.
[3] ميشيل تودارو "، التنمية الاقتصادية"،ترجمة و تعريب(محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، 2006 ، ص 77.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛

– إفتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين.

المطلب الثالث:النمو الاقتصادي لدى الكينزيين:

شكلت النظرية الكنزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكيتري.

1- التحليل الكينزي :

اعتبر (كيتر[1]) أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب، و الذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم، و حدد من خلال تحليله هذا العلاقة بين زيادة الاستثمارات و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة بالمضاعف و الذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، و حدد هذه العلاقة بالصيغة التالية[2] :

حيث **M**: المضاعف.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

MPC: الميل الحدي للادخار.

و من خلال هذه العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

$$\mathbf{M} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1}-\boldsymbol{MPS}} \qquad \Rightarrow \qquad \boldsymbol{MPS} = \mathbf{1} - \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{M}}$$

[1] جون مينارد كنيزي (1883-1946 (اقتصادي انجليزي، يعتبر من الاقتصاديين ذوي ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل و الفائدة و النقود(1936

[2] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة، العراق،1988 ،ص .70

و تتلخص أفكار كيتر فيما يلي[1]:

- كان اهتمام كيتر بالاقتصاد الكلي عكس(الكلاسيكيين) الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.
- يرى كيتر أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.
- يرى كيتر أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال و الذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم".

حسب كيتر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة غي الدخل على عكس سابقيه، الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال "مضاعف الاستثمار" وفق المعادلة التالية:

حيث:

$\Delta\gamma$: التغيير في الدخل

K: المضاعف

ΔI: الزيادة في الإستثمار

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

- لقد نادي كيتر بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي الفعال، من خلال سياسات اقتصادية نشطة تعيد الاقتصاد إلى التوازن.

لم يقدر كيتر نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، و لذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة و معدل العائد الاستثماري، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، ز أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار[2].

[1] سالم توفيق النجفى، مرجع سبق ذكره، ص .72

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص102.

- **تقييم النظرية الكيترية:**

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر الاقتصادي كيتر في تحليل و معالجة النشاط الاقتصادي،إلا أنه تلقى عدة إنتقادات من بينها [1]:

- ركز كيتر على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار يتمخض في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

- لقد كان الاهتمام الأساسي لكتر منصبا في التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل و رأس المال القائم و من ثم يعطي اهتماما لمسألة خلق الطاقة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.

المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي) Growth Endagenous

ظهرت هذه النظرية منذ الثمانينات حيث تعتبر نظرية حديثة، و يعتبر(PAUL Romer) رائدها في 1986، و تفترض أن النمو الاقتصادي مستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها و ليس من خارجها، و من أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف دمع لات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع الذي يكشف أهم المصادر عند.Solow

و تفترض النظرية الجديدة زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية و هو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

و يرتكز النمو الاقتصادي على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة) Lucas) و الاستثمار في البحث و التطوير و إنتاج المعرفة من جهة) Romer) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم) capital entry Complet) أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني)، و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل[2].

- **الانتقادات الموجهة للنظرية النمو :**

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات من أهمها ما يلي:

[1] محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد على ليثي ، ص104.
[2] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004،ص 8.

من أهم عيوب النظرية الداخلية أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.

إن ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البني الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، و يسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة[1].

أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات[2].

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص .81

[2] ميشيل توداروـ،ترجمة و تعريب:محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص156.

المبحث الثالث: أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي

لطالما ثار جدل حول أختيار السياسات التجارية اللاتية التحقيق التنمية الاقتصادية، أي هل تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني إستراتيجية إحلال الصادرات، أو بالتوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية إحلال الواردات، وقد دار نقاش وجدال كبير في خمسينيات القرن الماضي بين مؤيدي الانفتاح الذين يؤيدون التوجه نحو الخارج بإتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وبين الداعمين للحماية الذين يؤيدون إستراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد وقد سيطر التوجه الإستراتيجية الأولى ابتداء من سنوات السبعينات لدي مفكرين الغرب والبنك الدولي، ومن أجل التمييز بين الإستراتيجيتين وجب المقارنة بين سعر الصرف الحقيقي للصادرات مع سعر الصرف الحقيقي للواردات ، وعليه فإذا حصلت الدول المصدرة على كمية أكبر من العملات المحلية لكل عملة أجنبية مقارنة مع ما ينبغي أن تدفعه الدول المستوردة، تكون الدول متينية الإستراتيجية الصادرات بدلا من إستراتيجية الواردات

المطلب الأول: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

تعني التجارة الخارجية وخصوصا الجانب التصديري مهما من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم وفي أولها دول العالم الثالث، فالتجارة الخارجية ليست فقط تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يدل على مستوى تطورها الاقتصادي وانفتاحها على الأسواق العالمية، إذ يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وكذلك أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية إلى الدفع بعجلة النمو الأقتصادي إلى الأمام، والتصدير أمر ضروري بالنسبة للمنتجات والسلع الوطنية من أجل دعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج لقطاع التصدير ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية ووسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجحة أجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج من زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد وهذا ما بين العلاقة المتبادلة والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطنى -

يشير مؤيدي إستراتيجية إحلال الصادرات السلع الأولية والسلع المصنعة إلى المنافع والآثار التي يمكن أن تحصل للنمو من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجارية والمنافسة، وأهمية إحلال الأسواق الدولية الكبيرة محل

الأسواق المحلية الصغيرة، حيث يستشهدون بتجربة آسيا الناجحة التي ارتبط تصدسرها بتصنيع سلع كثيفة العمالة ورأس المال والتقدم التقني في قطاعي التصنيع والاستيراد على حد سواء[1].

أهمية إستراتجية إحلال الصادرات:

على عكس إستراتيجية إحلال الواردات، هناك زيادة في الإهتمام والرغبة في الإمكانيات التي توفرها إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الصادرات، وهذه السياسة تعني إحلال الصادرات الحديثة أو غير تقليدية مثل السلع المصنعة من المواد الأولية، أي تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها، وإحلال السلع شبه المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية، ولعملية إحلال الصادرات فوائد معينة تفوق بها عملية إحلال الواردات نوجزها فيما يلي[2]:

- كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق إستراتيجية إحلال الصادرات تميل إلى أن تكون أقل من كلفة الموارد المحلية لادخار وحدة من العملة الأجنبية عن طريق إحلال الواردات.
- سياسة التصنيع التي تعتمد على إستراتيجية إحلال الصادرات لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية، ولهذا فإن إستراتيجية النمو الاقتصادي المعتمدة على التصدير ملائمة بشكل أفضل للحصول على وفيات الحجم.
- التصنيع عن طريق إحلال الصادرات يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في العمالة والتحسن في توزيع الدخل، وذلك بصورة أكبر من التصنيع من خلال عملية إحلال الواردات .

1. إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الأولية

تعتمد أغلبية الدول النامية في إستراتيجية صادرتها على تصدير المواد الأولية، لكن هذه الإستراتيجية لم لكن في صالحها، وبالتالي فإن اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مشايل اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول والغاز (ا لحروقات) إلى الانخفاض، وذلك لأسباب تتعلق بجانب الطلب نتيجة للتقدم التقني والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة مما ساعدها على تخفيف تحسية المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة لإنتاج الوحدة من الصناعة[3].

[1] قسوم ميساوي الوليد: "دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر1978-2006"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرةن 2007-2008، ص13.
[2] سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي:" مقدمة في اقتصاد التنمية" دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص188.
[3] وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01، ص09.

2. إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية .

حققت تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا نمو أسرع بكثير من تجارة السلع كثيفة العمالة وكذلك المواد الأولية[1]، وهذا راجع إلى السياسات الحاكمة لبعض الدول الصناعية حيث تفضل القطاعات كثيفة المهارات، والتي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية والسلع نصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية وقد كان لبعض الدول النامية نصيب في هذه الإستراتيجية وذلك بفضل تحقيقها اندماجا قويا في نظام التجارة العالمية وإرساء قاعدة صناعية كبيرة، إلا أنها لازالت تعتمد في صادراتها على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول الصناعية مازالت تمارس سياسة الحماية في وجه الدول النامية على بعض المنتجات الصناعية الموجهة التصدير، فالرسوم الجمركية والحصص والقيود الأخرى في هذه الأسواق تشكل العلبة الرئيسية أمام الصادرات الصناعية للبلدان النامية، ففي الثمانينات قامت دول متقدمة بزيد عددها عن 23 دولة برفع معدلات الحماية على المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير نحو الدول النامية بأكثر من المعدلات المتعارف عليها، كما تمارس الدول المتقدمة ضغوطا وقيودا على صادرات الدول النامية بتكلفة تزيد عن 24 بليون دولار كبضائع ضالعة وغير مرغوب فيها في اقتصاديات الدول الصناعية[3].

2 – آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي –

الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كاحدى استراتجيات التنمية الاقتصادية إلى أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة ارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة[4].

وأجرت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر إستراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة نذكر على سبيل المثال[5]:

[1] يلماظ اكيوز:" الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والأفاق المستقبلية"، دار المريخ، الرياض، 2008، ص45.
[2] يلماظ أكيوز، نفس المرجع، ص45.
[3] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص241.
[4] عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية،جامعة تلمسان،2010-2011، ص172.
[5] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص09.

– أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية Bela Balassa (1981)

– أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفرات الخارجية William 1981) Tyler)

– أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد 1982) (sershon Fede):|

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية النمو الصادرات في تحقيق النمو الإقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق عدد من الأليات أهمها:

1 – 2 – الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية.

تنمية الصادرات تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأعقل، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يشرد أن على الدول أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة انتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها من الاستهلاك المحلي يشكل يسمح بتصدير هذا القائض بحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج القومي الحقيقي والتدخل القومي الحقيقي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي[1].

2 – 2 – الصادرات والتقدم التقني

من أجل تحقيق أي تنمية اقتصادية يتطلب ذلك بالدرجة الأولى وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة، كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والابتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي فان الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق وإحداث هذه المنطليات، فللصادرات تعد مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة كما تعد أيضا مصدرا مهما لاكتساب المهارات والخبرات والتدريب وتلعب دور المحفز على دفع الدول لمحو اكتساب المزيد من الأسواق الخارجية مما سيدفعها إلى تحسين مستوى تقدمها التكنولوجي بصفة مستمرة، الأمر الذي ينعكس في صورة مباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص286.

2 –3 – الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع فيفعل المتنافسية تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة، وعلية تزداد مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، وهذا ما يؤدي إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية الأجنبية

3– مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام.

إن مساهمة التصدير كان ولا يزال عنصر محفز ورئيسي في حركة التجارة الخارجية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وهذا يعود للأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية مثل الغذاء والمواد الخام والمعادن والتقط الخام، ولكن هذا المحفز ليس بالقوة الكافية التي تجعله قادرا على تحويل مجتمعات مثل المجتمعات التامية لاسيما تلك البلدان التي مازالت في بداية مراحل التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للأثر التنموي فهوض بل إذا ما ارتبط هذا القطاع بروابط قليلة معيشية قطاعات الاقتصاد الوطني، فمثلا حالة قطاع التصدير بالنسبة للمعادن الذي يعتبر قطاع منعزل عن أجزاء الاقتصاد، حيث تم تطويره في بعض البلدان خلال القرن التاسع عشر مثلا النحاس في الشيلي والقصدير في ماليزيا من قبل الاستثمار الأجنبي، ولقد كانت عملية الإنتاج بكثافة رأس مال واستخدام عدد قليل من العمال المحليين ومعظم يقية عناصر الإنتاج مثل أدوات العمل والمواد الغذائية التي كانت تستورد من الخارج، وكذلك بعض مواقع الإنتاج، أما التدخل الناتج من قطاع التصدير فقد يحول إلى الخارج من قبل المالكين الأجانب أو يذهب إلى قلة من الطبقة الغنية[1].

المطلب الثاني: سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

لجأت العديد من الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية إلى تبني سياسة إستراتيجية التصنيع بقصد إحلال الواردات وذلك بسبب انخفاض حصها من المنتجات الأولية المصدرة في الأسواق الدولية وتزايد العجز في موازين مدفوعاها، فهذه الإستراتيجية أصبحت أكثر شعبية وارتبطت بحجة حماية الصناعات الناشئة

1– أهمية إستراتيجية إحلال الواردات

نعني بإحلال الواردات إنتاج الدولة منتجات محلية بدل استيرادها من بلدان أخرى، أي أن تنتج ما تحتاج إليه محليا وذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات وتوفير الحماية الكافية لهذه

[1] سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص181،180.

الصناعة، أما إستراتيجية إحلال الواردات هي تلك الإستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة سلعا استهلاكية تامة الصنع يوساتل محلية للإنتاج والعرض، ولقد تم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينات والستينات، أين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد، كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها الجارية، وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع بعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، حيث لا تزال العديد من الدول تتبع هذه الإستراتيجية الأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك فعلي عوض عن استيراده من الخارج[1]، كما تعتمد إستراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، وذلك عوضا عن استيرادها من دول أجنبية، كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات، من حيث السعر والجودة المطلوبين، حتى وإن كانت هذه الصناعات مدعومة باجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة[2].

وحتى يكون لهذه السياسة تأثيرها وفعاليتها لابد وأن تعتمد على الحماية الجمركية وحصص الواردات التي تحول دون منافسة الواردات الإنتاج المحلي، فمن خلال فيض القيود على استيراد تلك السلع التي اقيد إحلالها بالإنتاج المحلى، يصبح المنتج المحلي في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة يرتفع سعرها وتصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، وبالتالى اتجاه الموارد المحلية إلى الاستثمار في مثل هذه الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة، ومن المتوقع عندما تنمو هذه الصناعات يكون بإمكانها تخفيض تكاليف الإنتاج، خاصة إذا كانت تعمل وفق اقتصاديات الحجم، ونتيجة لذلك يصبح لديها القدرة على الإنتاج دون حماية، ليس فقط للسوق المحلي وإنما بالتصدير إلى الخارج، وبناءا على الذي سبق فإن الكبير من متخذي القرارات الاقتصادية في دول النامية ينظرون إلى إستراتيجية إحلال الواردات، نباتها الإستراتيجية الممهدة لتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات، ونظرا لرغبة هذه الدول بالاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية متنوعة، وسهولة تحصيل إيرادات جمركية يجعل العديد منها تفضل استراتيجية إحلال الواردات.

[1] مصطفى بن ساحة:" أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص34.

[2] خالد محمد سولمي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن،2006، ص194.

الخلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى اثر السياسة التجارة في تنمية اقتصاديات الدول وضرورة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح حتمية لابد منها ،حيث عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1994-2020 عدة تحولات تميزت أساسا بانتهاج سياسة المخططات الرباعية و الخماسية التي رصد لها مبالغ مالية هامة، كان لقطاع الصناعة تصيب الأسد منها باعتبار فج الصناعات المصنعة المتبع من طرف السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة، و كان الاعتماد كليا على قطاع التجارة الخارجية كمورد تمويلي و تمويني لمختلف العمليات التنموية المنتهجة من خلال تصدير المحروقات لتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل العملية الاستيرادية التي طغت عليها خلال فترة الثمانيات و بداية التسعينات السلع الموجهة لقطاع الصناعة، لتدخل السلع الغذائية في نهاية الثمانيات و سنوات التسعينات على الخط، أين عرفت مستويات قياسية بلغت أكثر من 58% سنة 2000، ولعل تحليلنا مجموعة الأرقام التي قدمت من خلال هذا الفصل بينت كيف أثر هذا القطاع على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في الجزائر ، أين ساهم الاعتماد الكلي على تصدير المحروقات في زيادة هشاشة الاقتصاد الجزائري و جعله عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعارها العالمية، و في تكريس التبعية المطلقة في استيراد العديد من السلع خاصة منها الاستهلاكية وما هذا الجانب من انعكاسات خطيرة على المجتمع و بالتالي فقدان التحكم في متطلبات السوق المحلية.

الفصل الثالث:

السياسة التجارة وأثرها على الاقتصاد الجزائري 1994-2020

تمهيد:

لقد مر قطاع التجارة بعدة مراحل وفقا لمتطلبات التنمية واستجابة لمتطلبات النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، حيث تختلف السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها بين التقييد والتحرير، لذا يتطلب دراسة مراحل سياسة التجارية ، ودراسة التطور الزمني لعناصر التجارة ، التي تسمح لنا بمعرفة تطور كل من الصادرات والواردات وكذا تطور وضعية الناتج الداخلي الخام ، سواء على شكل أرقام مطلقة أو على شكل معدلات نمو سنوية، كما تتيح لنا البيانات المتاحة عن الصادرات والواردات تحليل تطورهما عبر الزمن وقياس معدل نمو كل منهما، وتحديد تطور وضعية الناتج الداخلي الخام وتتبع مستوى درجة تغطية الصادرات والواردات .

المبحث الأول: السياسة التجارية الجزائرية 1994 -2020 (التحرير الكلي)

بعد 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيء للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما " اتفاقية Stand by "التي كانت في أفريل 1994 خلالها تم إعادة جدولة الديون، وفي هذه الفترة كانت التحرير التجاري من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية

المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2020م

الجدول رقم 03: تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2020م (العملة بالدينار)

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
94	424503.2	342567.2	1487403.6
95	616099.4	533047.1	2004994.7
96	596709.6	781687.8	2570028.9
97	594683.4	837217.3	2780168
98	665079.5	652257.3	2830490.7
99	737629	911556.4	3238197.5
2000	857221.9	1734750.7	4123513.9
2001	930677.5	1550898.4	4227113.1
2002	1159170.2	1605786.6	4522773.3
2003	1254041.2	2008951.3	5252321.1

6149116.7	2462919.6	1577137.7	2004
7561635.3	3569649.3	1820427.1	2005
8501635.8	4149706.9	1863501.3	2006
9352886.4	4402231.9	2326059.4	2007
11043703.5	5298034	3170777.2	2008
9968025.3	3525855.1	3583772	2009
11991563.9	4610102.5	3768002.9	2010
14588970	5651617.1	4184893	2011
16209598	5979809.5	4622074.7	2012
16647919	5528756.9	5061121.5	2013
17228597.8	5206330.2	5500515.7	2014
16712675.4	3872626.5	6104032.9	2015
17514634.9	3655739.6	6139437	2016
18575761.1	4209544	6170465.4	2017
20259044.3	5191130.2	6551988.9	2018
2021981.50	4874471.26	6113005.64	2019
1965366.08	4411883.94	5233344.19	2020

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons 2020

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم التجارة الخارجية معبرا عنها بالصادرات والواردات وترافقها بالارتفاع المستمر لحجم الناتج الداخلي الخام حيث عرف ارتفاعا مستمرا منذ بداية مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالرغم من تسجيل تراجع في عام 2009 وذلك راجع إلى تدني أسعار البترول بسبب الأزمة المالية، وعام 2015 حيث تراجع إلى 16712675.4دج ثم واصل في الارتفاع ليصل إلى 20259044.3دج سنة 2018م.

في هذه الفترة عرف تطور التجارة الخارجية الجزائرية تحسنا وهذا راجع إلى إرتفاع الصادرات بالأخص صادرات المحروقات حيث بلغ حجم الصادرات 837217.3دج في سنة1997م ثم انخفض إلى 652257.3دج في سنة 1998م. في سنة 1999م ارتفع حجم الصادرات إلى911556.4دج حتى بلغ 5298034دج ليعاود الانخفاض إلى 3525855.1دج سنة2009 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وذلك راجع إلى الأزمة المالية. في الفترة 2010-2012 ارتفع حجم الصادرات إلى 5979809.5دج سنة 2012م ثم إنخفض ليصل إلى 3655739.6دج سنة 2016، ارتفع حجم الصادرات في السنوات 2017-2018م إلى 5191130.2دج.عرف حجم الواردات في بداية مرحلة التحرير الكلي تذبذبا في النمو حيث كانت في بداية المرحلة 424503.2دج مقابل 616099.4دج سنة 1995م، وفي العامين 1996-1997 انخفضت لتقدر بـ 596709.6-594683.4دج على التوالي وهدا راجع إلى ارتفاع المديونية الخارجية والتدهور الخطير في الوضعية الأمنية، في عام 1998م ارتفع حجم الواردات إلى 665079.5دج ليواصل الارتفاع بشكل مستمر ليبلغ 6767252,93 دج ، في سنة 2019 عرف ركود وهذا راجع إلى تعدد الحاجات وكذا خلق نشاطات التي تحتاج للمواد الأولية من الخارج و كذا زيادة في النمو السكاني وانخفاض سعر البترول ، اما في سنة 2020 تراجعت الصادرات الى **14.29** % وكذلك الوردات إلى **9,49**% وأصبح الناتج الداخلي الخام 2.8% وهذا راجع إلى السياسة التي اتبعتها في تخفيض الاستيراد وعلى تشجيع الإنتاج المحلي وكذلك الظروف الصحية التي هزت العالم وتسببت في خسائر كبيرة (كوفيد 19).

المطلب الثاني: اختبار استقرار سلسلة الزمنية لمتغير y الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم 04 تطور التجارة الخارجية الجزائرية 1994-2020

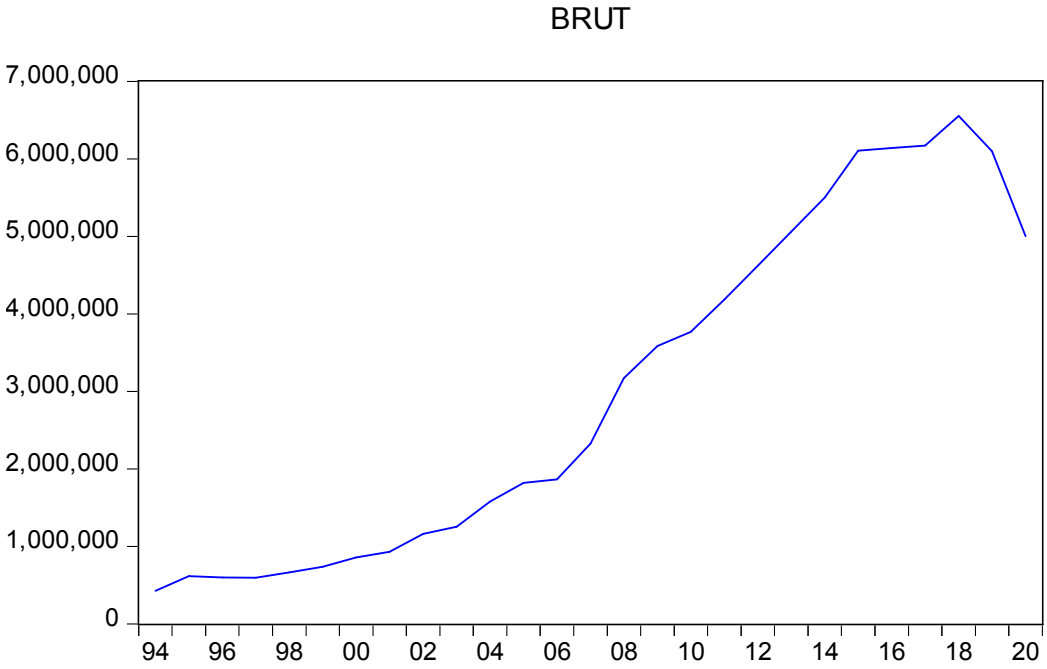

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال الرسم البياني يتبين لنا أن حجم التجارة الخارجية يتطور بشكل مستمر إذ بدأ بالارتفاع بوتيرة بطيئة في حجم الناتج الداخلي الخام ، كما يلاحظ بالنسبة للمبادلات الخارجية إن الواردات تزيد بشكل مستمر عكس الصادرات التي لها تطور متذبذب إذ سجلت تطورا كبيرا منذ بداية الألفية لتشهد انخفاضا هائلا بسبب الأزمة العالمية سنة 2009 وكذالك في سنة 2015، أما في سنة (2019-2020) عرفت ركود وهذا راجع إلى الأسباب السياسية التي مرت بتا البلاد والأزمة الصحية (كوفيد 19) والسياسات الجديدة التي اتخذتها الدولة و للتأكيد من أن سلسلة الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف ، باختبار ديكيفولار .

المطلب الثالث : اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)

تقدير النموذج لاختبار "ADF" للسلسلة: ويكون كالتالي:

HO: لا يوجد اتجاه عام

H1: يوجد اتجاه عام

الجدول رقم 05: اختبار ديكيفولار ل y (1994-2020)

Null Hypothesis: BRUT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.392296	0.0220
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BRUT)
Method: Least Squares
Date: 05/31/21 Time: 23:36
Sample (adjusted): 1998 2020
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BRUT(-1)	-0.094983	0.027999	-3.392296	0.0032
D(BRUT(-1))	0.843420	0.196868	4.284187	0.0004
D(BRUT(-2))	-0.280319	0.266862	-1.050425	0.3074
D(BRUT(-3))	1.081984	0.262118	4.127845	0.0006
C	100516.8	98529.02	1.020174	0.3212

R-squared	0.692955	Mean dependent var	191619.0
Adjusted R-squared	0.624723	S.D. dependent var	382383.6
S.E. of regression	234247.6	Akaike info criterion	27.75581
Sum squared resid	9.88E+11	Schwarz criterion	28.00265
Log likelihood	-314.1918	Hannan-Quinn criter.	27.81789
F-statistic	10.15584	Durbin-Watson stat	2.102221
Prob(F-statistic)	0.000176		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال جدول رقم 02 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه فإن:

معلمة Y: معنوية لأنها اصغر من مستوى المعنوية 5% حيث

$Prob=0.032 \leq 0.05$ .....$0.05 \leq 0.0220$: t-ststistic

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H1 : يوجد اتجاه عام

إذا المتغير Y غير مستقر وغير ثابت ومتذبذب خلال هذه فترة الدراسة.

ومن خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير y يتبين من خلال مخرجات التقدير أن معلمة كل من الدخل الخام والصادرات والواردات ذات علاقة موجبة، وتأثير قوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يتبين لنا أن الدخل الخام يتأثر إيجابيا بتأثر عمليات التجارة الخارجية والذي بدوره يؤثر في نسبة نمو الاقتصادي ومنه فإن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة طردية يزيد النمو بزيادة في المبادلات الخارجية وينقص بنقصانها.

- **دالة الارتباط الذاتي و الجزئي للبواقي**

جدول رقم 06 :دالة الارتباط الذاتي و الجزئي للبواقي

Date: 05/31/21 Time: 23:38
Sample: 1994 2020
Included observations: 27

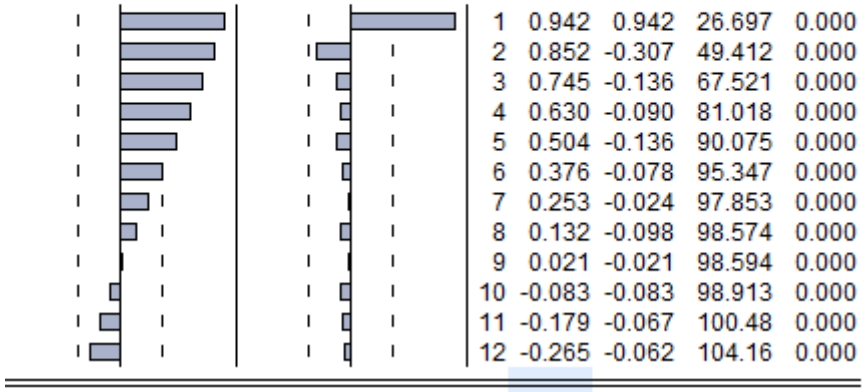

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.942	0.942	26.697	0.000
		2	0.852	-0.307	49.412	0.000
		3	0.745	-0.136	67.521	0.000
		4	0.630	-0.090	81.018	0.000
		5	0.504	-0.136	90.075	0.000
		6	0.376	-0.078	95.347	0.000
		7	0.253	-0.024	97.853	0.000
		8	0.132	-0.098	98.574	0.000
		9	0.021	-0.021	98.594	0.000
		10	-0.083	-0.083	98.913	0.000
		11	-0.179	-0.067	100.48	0.000
		12	-0.265	-0.062	104.16	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

نلاحظ من الجدول رقم 03 الذي يبين دالة الارتباط الذاتي و الجزئي الخاص بالبواقي أن كل المعاملات داخل مجال المعنوية

المبحث الثاني : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 – 2000 :

المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2000

تتضمن خطة الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها السلطات الحكومية منذ 1994 إجراءات تنفيذية لشروط صندوق النقد الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية على نطاق بهدف جعلها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي و من ثم فتح حدودها في وجه السلع و الخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 20- 94المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة والمسئولة بعملية تمويل عمليات الاستيراد كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأصلي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة.

إن هذه التعليمة قد عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد.

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد, لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

جدول رقم 07 يبين تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 1994-2000 (العملة بالدينار)

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
94	424503.2	342567.2	1487403.6
95	616099.4	533047.1	2004994.7
96	596709.6	781687.8	2570028.9
97	594683.4	837217.3	2780168
98	665079.5	652257.3	2830490.7
99	737629	911556.4	3238197.5
2000	857221.9	1734750.7	4123513.9

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الديون الوطني للإحصاء 2020/2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفض قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من دخول الجزائر في مرحلة التحرير الكلي لتجارة الخارجية حيث بقيت على نفس المستوى في 1997 بحيث انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في طلب على السلع والخدمات, وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني .كما يشير عليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي وأصبحت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر, هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات, واستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية أي 1997 بمعنى حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجعة و التي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات, وحيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا وعلى المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الثاني : اختبار استقرارية سلسلة الزمنية لصادرات والواردات والنتاج الداخلي الخام :

الشكل رقم 05 تطور التجارة الخارجية الجزائرية 1994-2000

الصادرات والواردات والنتاج الداخلي الخام

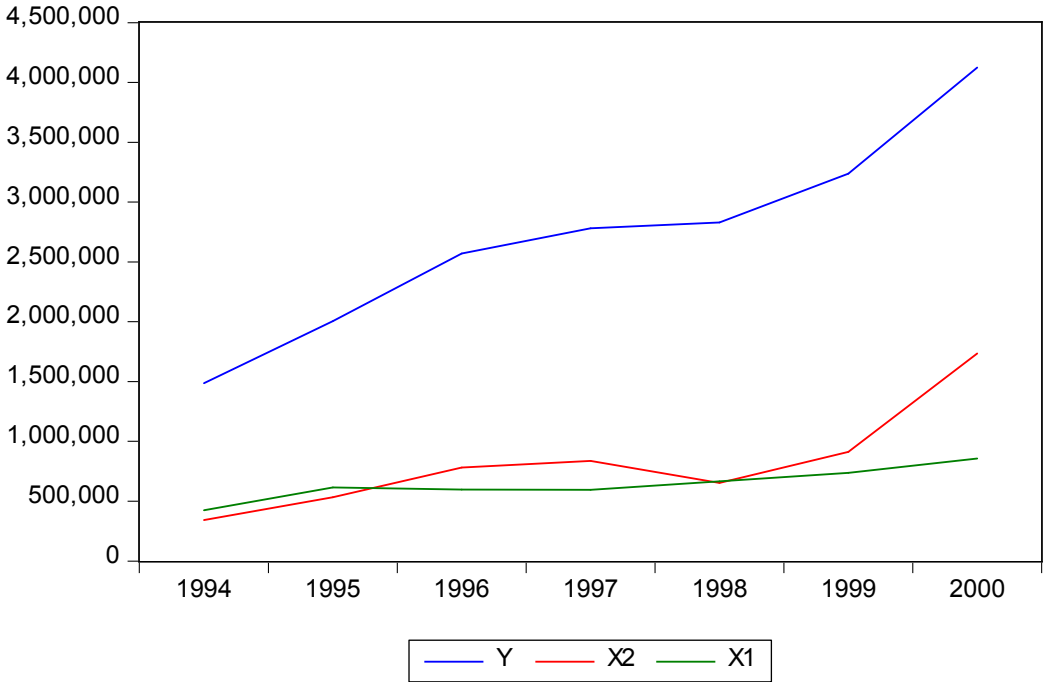

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن السلسلة الزمنية للتجارة الخارجية خلال الفترة المدروسة (1994-2000)عرفت تزايد مستمر وبوتيرة عالية خلال المراحل الأخيرة، وحققت أعلى مستوى خلال سنة (1998-2000)، وعليه فإن هذا التحليل يوحي لنا بوجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلة وهذا يدل إلى عدم استقرار السلسلة، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف.

وللتأكد من النتائج نستعين باختبار ديكيفولار

المطلب الثالث : اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)

1- الواردات

الجدول رقم 08: اختبار ديكيفولار ل الواردات (1994-2000)

Null Hypothesis: D(IMPOR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.273945	0.0351
Test critical values:	1% level	-3.109582	
	5% level	-2.043968	
	10% level	-1.597318	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 5

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMPOR,2)
Method: Least Squares
Date: 06/01/21 Time: 19:02
Sample (adjusted): 1996 2000
Included observations: 5 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMPOR(-1))	-0.789355	0.347130	-2.273945	0.0084

R-squared	0.555008	Mean dependent var	-14400.66
Adjusted R-squared	0.555008	S.D. dependent var	113183.9
S.E. of regression	75502.39	Akaike info criterion	25.47857
Sum squared resid	2.28E+10	Schwarz criterion	25.40046
Log likelihood	-62.69643	Hannan-Quinn criter.	25.26893
Durbin-Watson stat	0.477622		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال جدول رقم 05 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة الخاص بالواردات معنوي ومنه فإن:

معلمة X1: معنوية لأنها اصغر من مستوى المعنوية 5% حيث

t-ststistic: 0.0351 ≤ 0.05 ..... 0.05 ≤ Prob =0.0084

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H1 : يوجد اتجاه عام

إذا اختبار ديكيفولار ل الواردات (1994-2000) غير مستقر و ثابت.

ومن خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير الواردات يتبين من خلال مخرجات التقدير أن معلمة كل من الواردات ذات علاقة موجبة، بحيث بلغ الارتباط بنسبة 0.55وتأثير قوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يتبين لنا أن الدخل الخام يتأثر إيجابيا بتأثر عمليات التجارة الخارجية والذي بدوره يؤثر في نسبة نمو الاقتصادي ومنه فإن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة طردية يزيد النمو بزيادة في المبادلات الخارجية وينقص بنقصانها.

2- الصادرات

الجدول رقم 09: اختبار ديكيفولار ل الصادرات (1994-2000)

Null Hypothesis: EXPOR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-15.00088	0.0008
Test critical values:	1% level	-8.235570	
	5% level	-5.338346	
	10% level	-4.187634	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 5

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPOR)
Method: Least Squares
Date: 06/01/21 Time: 19:04
Sample (adjusted): 1996 2000
Included observations: 5 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPOR(-1)	-2.981026	0.198723	-15.00088	0.0424
D(EXPOR(-1))	2.169738	0.125760	17.25307	0.0369
C	662430.6	93457.03	7.088077	0.0892
@TREND("1994")	386589.4	18604.72	20.77910	0.0306

R-squared	0.997918	Mean dependent var	240340.7
Adjusted R-squared	0.991673	S.D. dependent var	372552.8
S.E. of regression	33996.33	Akaike info criterion	23.69645
Sum squared resid	1.16E+09	Schwarz criterion	23.38401
Log likelihood	-55.24114	Hannan-Quinn criter.	22.85787
F-statistic	159.7885	Durbin-Watson stat	3.488968
Prob(F-statistic)	0.058073		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال جدول رقم 06 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة الصادرات معنوي ومنه فإن:

معلمة X2: معنوية لأنها اصغر من مستوى المعنوية 5% حيث

t-ststistic: 0.0008 $\leq$0.05 ..... 0.05 $\geq$ Prob =0.0424

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير الصادرات غير مستقر و ثابت من خلال اختبار ديكيفولار سنة (1994-2000) .

ومن خلال دراسة استقرارية سلسلة الزمنية لمتغير الصادرات يتبين ان مخرجات التقدير معلمة كل من الصادرات و الواردات ذات علاقة موجبة، بحيث بلغ الارتباط بنسبة 0.99وتأثير قوي جدا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يتبين لنا أن الدخل الخام يتأثر إيجابيا بتأثر عمليات التجارة الخارجية والذي بدوره يؤثر في نمو الاقتصادي ومنه فإن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة طردية يزيد النمو بزيادة في المبادلات الخارجية وينقص بنقصانها.

3- الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم 10: اختبار ديكيفولار ل النتاج الخام y(1994-2000)

Null Hypothesis: BRUT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.91123	0.0027
Test critical values:	1% level	-8.235570	
	5% level	-5.338346	
	10% level	-4.187634	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 5

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BRUT)
Method: Least Squares
Date: 06/01/21 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1996 2000
Included observations: 5 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BRUT(-1)	-1.999629	0.167878	-11.91123	0.0533
D(BRUT(-1))	1.474187	0.120265	12.25781	0.0518
C	2326613.	254254.0	9.150746	0.0693
@TREND("1994")	737361.6	51461.77	14.32834	0.0444

R-squared	0.996077	Mean dependent var	423703.8
Adjusted R-squared	0.984310	S.D. dependent var	323395.9
S.E. of regression	40508.63	Akaike info criterion	24.04698
Sum squared resid	1.64E+09	Schwarz criterion	23.73453
Log likelihood	-56.11745	Hannan-Quinn criter.	23.20840
F-statistic	84.64587	Durbin-Watson stat	3.605293
Prob(F-statistic)	0.079691		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال جدول رقم 07 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه فإن:

- معلمة Y: معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 5% حيث

Prob=0.05≤ 0.05 ..... t-ststistic -11.91123< -8.235570

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H1 : يوجد اتجاه عام

إذا فإن المتغير Y مستقر وغير ثابت خلال فترة (1994-2000).

من خلال الجدول رقم 05 و06 نلاحظ أن :

- معلمة X1: معنوية لأنها أصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.0084<0.05 .....t-ststistic : -3.109582<- -2.273945

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة **H1** : **يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 ثابت وغير مستقر خلال فترة (1994-2000)

نموذج السلسلة X2 معنوي لأنه اصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:Prob= 0.0008<0.05

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة **H1**: **يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X2 ثابت وغير مستقر خلال فترة الدراسة.

ومن خلال مخرجات تقدير النماذج نستنتج أن كل من متغيرات الدراسة Y-X1-X2 خلال هذه المرحلة مستقرة وغير ثابتة ، إذا العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام يتأثر إيجابيا بتأثر السياسة التجارية الخارجية المعبر عنها بالمبادلات الخارجية (الصادرات والواردات)، بحيث يتأثر الدخل الناتج الخام في هذه المرحلة بتطور الواردات والصادرات إذ كلا المتغيرين ثابتين حسب اختبار ديكيفولار .

المبحث الثالث : سياسة التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية 2001– 2020 :

المطلب الأول : تطور التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 2001–2020

الجدول رقم 11 يبين تطور سياسة التجارة الخارجية والناتج الداخلي الخام 2001–2020م

السنة	الواردات	الصادرات	الناتج الداخلي الخام
2001	930677.5	1550898.4	4227113.1
2002	1159170.2	1605786.6	4522773.3
2003	1254041.2	2008951.3	5252321.1
2004	1577137.7	2462919.6	6149116.7
2005	1820427.1	3569649.3	7561635.3
2006	1863501.3	4149706.9	8501635.8
2007	2326059.4	4402231.9	9352886.4
2008	3170777.2	5298034	11043703.5
2009	3583772	3525855.1	9968025.3
2010	3768002.9	4610102.5	11991563.9
2011	4184893	5651617.1	14588970
2012	4622074.7	5979809.5	16209598
2013	5061121.5	5528756.9	16647919
2014	5500515.7	5206330.2	17228597.8
2015	6104032.9	3872626.5	16712675.4
2016	6139437	3655739.6	17514634.9
2017	6170465.4	4209544	18575761.1
2018	6551988.9	5191130.2	20259044.3
2019	6113005.64	4874471.26	2021981.50
2020	5233344.19	4411883.94	1965366.08

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على الديون الوطني للإحصاء ons 2019/2020

من خلال الجدول سنتعرض فيما يلي دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2020):

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أثر في أفريل 2001 عبارة عن مخطط مالية خلال الفترة (2001- 2020)بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني ,

1- **مرحلة دعم الإنعاش الاقتصادي:** يهدف دعم الإنعاش الى:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ونستنتج خلال الفترة (2000 – 2004) حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك التنمية المحلية والبشرية ، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

2- مرحلة سياسة دعم النمو 2005 – 2009 :

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 -2009 ويتضمن هذا البرنامج محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية, ولقد خصص هذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 60 مليار دولار للمحاور الخمسة الأساسية وهي :تحسين ظروف المعيشة للسكان, تطوير المنشآت الأساسية, دعم التنمية الاقتصادية, تطوير الخدمة العمومية,

3- مرحلة توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2020) :

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دينار جزائري و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ولقد استهدفت الجزائر من خال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دينار جزائري.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دينار جزائري.

- عرفت سنة 2019 ركود بنسبة 6.7 في الواردات و 6.1 الصادرات و1.8 في ناتج الداخلي الخام وكذلك سنة 2020 عرفت ركود بسبب الأزمة الصحية والسياسة التي تتبعها الجزائر في هذا المجال ،وانخفاض أسعار البترول .

المطلب الثاني : اختبار استقرارية سلسلة الزمنية للصادرات والواردات والنتاج الداخلي الخام :

الشكل رقم 06 تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2001-2020

الصادرات والواردات والنتاج الداخلي الخام

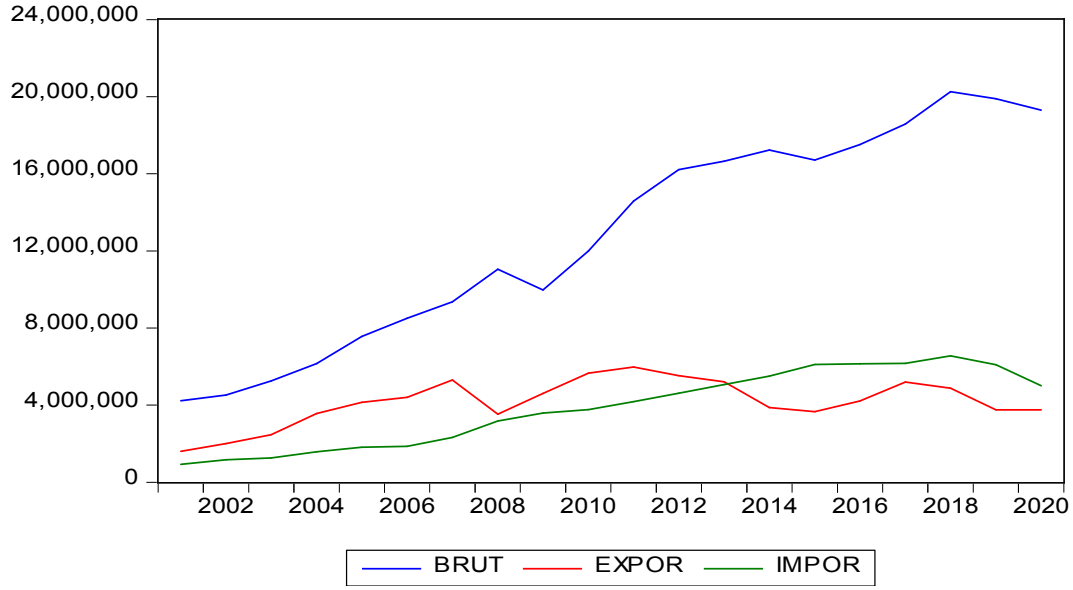

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن حجم التجارة الخارجية يتطور بشكل مستمر وبوتيرة مرتفعة وكذلك التطور في حجم الدخلي الخام، كما يلاحظ بالنسبة للمبادلات الخارجية أن الواردات تزيد بشكل مستمر عكس الصادرات التي لها تطور متذبذب إذ سجلت تطورا كبيرا منذ بداية الألفية لتشهد انخفاضا هائلا بسبب الازمة العالمية سنة 2009 وكذالك في سنة 2015. أما في المرحلة الأخيرة عرف تذبذب وتراجع ملحوظ في نسبة الصادرات والواردات وذلك ينتج إلى انخفض وركود في النتاج الخام بنسبة 1.8 % و 37.6 % على التوالي . (2019-2020) زمنه نستنتج انه بوجود مركبة الاتجاه العام و عدم استقرار سلسلة خلال الفترة (2001-2020). و للتأكيد من أن سلسلة الدراسة تحتوي على مركبة الاتجاه العام نستعين باختبارات الإستقرارية (اختبار ديكي فولار)، حيث يتم الكشف عن مركبة الاتجاه العام واستبعادها في نفس الوقت، وذلك حتى لا يكون لدينا تقدير زائف نستعين باختبار ديكيفولار

المطلب الثالث اختبار الإحصائي لديكيفولار:(اختبار معنوية المعلمات الفردية)

1. الواردات

الجدول رقم 12: اختبار ديكيفولار ل الواردات (2001-2020)

Null Hypothesis: D(BRUT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.567578	0.0179
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BRUT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/01/21 Time: 19:18
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BRUT(-1))	-0.944022	0.264612	-3.567578	0.0026
C	772097.7	330275.9	2.337735	0.0327

R-squared	0.443045	Mean dependent var	-49582.87
Adjusted R-squared	0.408235	S.D. dependent var	1305548.
S.E. of regression	1004309.	Akaike info criterion	30.58194
Sum squared resid	1.61E+13	Schwarz criterion	30.68087
Log likelihood	-273.2374	Hannan-Quinn criter.	30.59558
F-statistic	12.72761	Durbin-Watson stat	1.866452
Prob(F-statistic)	0.002569		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال جدول رقم 08 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة الواردات معنوي ومنه فإن:

معلمة X1: معنوية لأنها اصغر من مستوى المعنوية 5% حيث

t-ststistic: $-3.567578 \leq -3.857386$ ..... $\text{Prob} = 0.0327 \leq 0.05$

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة **H1: يوجد اتجاه عام** إذا الواردات غير مستقر ومتذبذبة و ثابت خلال هذه فترة (2001-2020).

ومن خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير الواردات يتبين من خلال مخرجات التقدير أن معلمة كل من الواردات ذات علاقة موجبة، بحيث بلغ الارتباط بنسبة 0.44 ، ومنه يتبين لنا أن الناتج الداخلي الخام يتأثر إيجابيا بتأثر عمليات التجارة الخارجية والذي بدوره يؤثر في نسبة نمو الاقتصادي ومنه فإن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة طردية .

2. الصادرات

الجدول رقم 13: اختبار ديكيفولار ل الصادرات (2001-2020)

Null Hypothesis: D(EXPOR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.888445	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPOR,2)
Method: Least Squares
Date: 06/01/21 Time: 19:22
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPOR(-1))	-0.935208	0.240509	-3.888445	0.0012

R-squared	0.470538	Mean dependent var	-22398.04
Adjusted R-squared	0.470538	S.D. dependent var	1194751.
S.E. of regression	869350.1	Akaike info criterion	30.24283
Sum squared resid	1.28E+13	Schwarz criterion	30.29230
Log likelihood	-271.1855	Hannan-Quinn criter.	30.24965
Durbin-Watson stat	1.995613		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال جدول رقم 09 نلاحظ أن نموذج إستقرارية سلسلة الصادرات معنوي ومنه فإن:

معلمة X2: معنوية لأنها اصغر من مستوى المعنوية 5% حيث

$$\text{Prob} = 0.0012 \leq 0.05 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad -2.699769 \leq -3.888445 : \text{t-ststistic}$$

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة **H1: يوجد اتجاه عام** إذا المتغير الواردات غير مستقر و متذبذبة و ثابت خلال هذه فترة (2001-2020).

ومن خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير الصادرات من خلال مخرجات التقدير أن معلمة كل من الصادرات ذات علاقة موجبة، بحيث بلغ الارتباط بنسبة 0.47وتأثير قوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يتبين لنا أن الدخل الخام يتأثر إيجابيا بتأثر عمليات التجارة الخارجية والذي بدوره يؤثر في نسبة النمو الاقتصادي فإن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة طردية يزيد النمو بزيادة في المبادلات الخارجية وينقص بنقصانها، ومنه فإن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة طردية في النمو بزيادة في المبادلات الخارجية وينقص بنقصانها.بحيث عرف تذبذب في سنوات الأخيرة 2019-2020 .

3. الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم 14: اختبار ديكيفولار ل النتاج الخام (2001-2020)

Null Hypothesis: D(BRUT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.405542	0.0194
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BRUT,2)
Method: Least Squares
Date: 06/01/21 Time: 19:32
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BRUT(-1))	-0.512645	0.213110	-2.405542	0.0278

R-squared	0.252809	Mean dependent var	-49582.87
Adjusted R-squared	0.252809	S.D. dependent var	1305548.
S.E. of regression	1128518.	Akaike info criterion	30.76466
Sum squared resid	2.17E+13	Schwarz criterion	30.81413
Log likelihood	-275.8820	Hannan-Quinn criter.	30.77148
Durbin-Watson stat	2.131486		

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج Eviews 10.0

من خلال جدول رقم 08 نلاحظ أن نموذج إستقرارية السلسلة Y معنوي ومنه فإن:

- معلمة Y: معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 5% حيث

Prob= 0.0026<0.05 ……t-ststistic : -3.857386<- 3.888445

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة **H1: يوجد اتجاه عام**

إذا فإن المتغير Y مستقر وغير ثابت ومتذبذبة خلال فترة الدراسة.

من خلال الجدول رقم 07 و08 نلاحظ أن :

- معلمة X1: معنوية لأنها أصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:

Prob= 0.0278<0.05 ……t-ststistic : -2.699769<--3.888445

ومنه فإننا نقبل الفرية الفردية ونرفض الفرضية العدمية **H1**: **يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X1 ثابت وغير مستقر ومتذبذبة خلال فترة الدراسة

نموذج السلسلة X2 معنوي لأنه اصغر من مستوى المعنوية 5% حيث:Prob= 0.0194<0.05

ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفردية **H1**: **يوجد اتجاه عام**

إذا المتغير X2 ثابت وغير مستقر خلال فترة الدراسة.

ومن خلال مخرجات تقدير النماذج نستنتج أن كل من متغيرات الدراسة Y-X1-X2 خلال هذه المرحلة مستقرة وغير ثابتة ، إذا العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام يتأثر إيجابيا .

تتأثر سياسة التجارية المعبر عنها بالمبادلات الخارجية (الصادرات والواردات)، مع الناتج الداخلي الخام في هذه المرحلة بتطور الواردات والصادرات إذ كلا المتغيرين ثابتين حسب اختبار ديكيفولار .

وفي الاخير نلاحظ من خلال الدراسة القياسية في الجزائر للمرحلة بين 1994-2020 الى انه يوجد اتجاه عام ومنه نرفض الفرضية الصفرية **H0: لا يوجد اتجاه عام** ونقبل الفرضية البديلة **H1: يوجد اتجاه عام** ,

و بالتالي نقبل الفرضية الدراسة " السياسة التجارية التي اعتمدت عليها الجزائر من 1994-2020 تقودنا إلى تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي".**"**تسعى السياسة التجارية إلى زيادة نسبة النمو الاقتصادي بزيادة صادرتها وتخفيض وردتها".

خلاصة

أردنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة قياسية للصادرات والواردات في الفترة (1994-2020)، وذلك بتقدير نموذجين لكل من الصادرات والواردات، فمن خلال النموذج المقدم للدلالة على الصادرات تبين بعد إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية أن النموذج الذي يعطي التقدير الأمثل لدالة الطلب على الصادرات يعبر عنه من خلال المتغيرات التالية: الطلب الخارجي والمتمثل في الناتج الداخلي الخام ، و هو ما حاولنا التطرق إليه من خلال هذه الدراسة بتخصيص ثلاثة مباحث ، أبرزنا فيهما تطور أهم الأسس السياسة التجارة و مدى تأثرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1994-2020) في كل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى إبراز واقع و تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة -و أهم الآثار التي خلفها هذا القطاع على أبعاد التنمية المستدامة المختلفة

.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تسعى الدول من خلال تطبيقها لسياسة تجارة الخارجية إلى تحقيق أهداف مختلفة ذات طابع اقتصادي وسياسي و اجتماعي، لدا فقد أتفق الاقتصاديين على أن دول العالم أمامها نوعين من السياسات التجارية ، أولهما سياسة حرية التجارة و الثانية سياسة الحماية أو التقييد للتجارة ، مع ملاحظة مدى ملائمة كل سياسة من هذه السياسات لدولة معينة و يتحدد ذلك وفقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة أي المؤشرات التي تقو م عليها هده السياسة ومدى تأثيرها هده المؤشرات سواء كانت داخلية أو خارجية .إدا كان القصد من هده الدراسة هو تبيين أثر سياسة التجارة الخارجية على أداء اقتصاد الجزائري وتجسيد السياسة التجارية وملائمتها مع السياسات الاقتصادية ضرورية للنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا بارتباطها الوثيق بالتنمية وتأييده بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي.

إذن فالسياسة التجارية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشراً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذالك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير وقدرتها كذالك على الإسترداد وإنعكاس ذالك كله على الناتج الداخلي الخام.

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسية من أجل مواكبة تطوراتها العالمية، وذالك منذ بداية التسعينات حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى إستعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم كما قامت بتطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية عن طريق تحرير إقتصاد وخوصصته كما قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري لإصلاح قطاع التجارة الخارجية خاصة ميزان المدفوعات والتخلص من التبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها الدائم هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط ،ويبقى الشيء الوحيد الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.

نتائج الدراسة

- إن اهم نتائج يمكن أن نخرج بها من خلال هذه الدراسة مايلي:
- تعاني الجزائر من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي و هذا التذبذب يجعل من عملية التنمية و النمو الاقتصادي غير مستدام في الأجل الطويل.
- إن المؤشرات الاقتصادية التي تأثر في التجارة الدولية هي ، مؤشرات الأداء الاقتصادي والمتمثلة في الناتج الداخلي الخام ، الصادرات، الواردات، وهذا يدل على صحة الفرضيات.
- على الرغم من السياسات والإجراءات التي تم تنفيذه ا في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية والتنموية بهدف تشجيع و ترقية الصادرات إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات مازالت تحول دون ذلك.
- لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال جميع مراحلها تعتمد إستراتيجية غير متوازنة وبصفة خاصة بين قطاعي التصدير الأساسيين، حيث تركز هذه الإستراتيجية على قطاع الاقتصادي.
- إن السياسة الإقتصادية تهدف على الأجل الطويل للوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الإقتصادية مثل التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، تحسين نوعية ومستوى معيشة المواطنين، تختلف الغايات عن الأهداف، فهده الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى غاية بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف
- نخلص في النهاية، إلى أن تطبيق سياسات التجارية في بلد كالجزائر قد لايؤدي بالضرورة إلى الخروج من الأزمة، بل ربما يؤدي إلى تفاقمها، ويتوقف الأمر على مدى ملائمة وتكييف إجراءات تلك السياسات مع ظروف اقتصاد البلد ، إلا أنو في مرحلة ما أصبح عدم تطبيق تلك السياسات يقود إلى كارثة، ورغم أن الأزمة أخف ضرر ا من الكارثة فقد يكون الطريق بينهما قصيرا.

التوصيات والاقتراحات

انطلاقاً من النّتائج الدراسة يمكنّنا تقديم بعض الاقتراحات والتّوصيات وهي كما يلي:

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تشجيع قطاع التجارة الخارجية و خاصة الدروس المستفادة من التجارب الآسيوية و العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تعزيز التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق الخارجية.
- مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بقوة و حزم و ارادة سياسية قوية ووضع الخطط الكفيلة للنهوض بالقطاع الزراعي و تطوير القطاع الصناعي و الاستمرار بتطوير البني التحتية للإقتصاد الوطني و الاهتمام أكثر بالأفراد كونهم عماد التنمية و المستفيدين منها و ذلك بتأمين احتياجاتهم الأساسية و القضاء على الفقر و زيادة الحريات الفردية و المشاركة في صنع القرار .
- لابد من إتباع سياسة تجارية جزائرية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد.
- ضرورة الإرسترشاد بطرق إحصائية ونمادج إقتصادية في بناء سياسة تجارية وسياسة إقتصادية.
- على حالدول المتقدمة إستخدام السياسة التجارية كوسيلة لتحقيق مصالحها دون مراعاة المصالح المشتركة بين الأعضاء.
- على الجزائر إستخدام آليات إستحداث القطاع الزراعي في محاولة تحقيق الإكتفاء الداتي.
- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.

ضرورة الاهتمام بالصادرات الأخرى غير المحروقات، وتنويع قاعدتها والتركيز على صادرات اللحوم الحمراء والأسماك وإخضاع ما يتم تصديره من هذه الثروة لرقابة الدولة ممثلة في مصالحها المختصة.

قائمة المراجع

الكتب: باللغة العربية

- أحمد الأشقر:" الاقتصاد الكلي"، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2002.

- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987 .

- أحمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن "، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.

- ادم سميث(1723 -1790 :(اقتصادي سكوتلندي، من أبرز كتاباته كتاب"البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم.

- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، " دار هومة ، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997 .

- أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.

- إيمان عطية ناصف:" النظرية الاقتصادية الكلي". دار الجامعة الجديدة. مصر، 2008.

- جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر ا ولتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .

- حاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر ولتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .

- حسام علي داود واخرون, اقتصاديات التجارة الخارجية, دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة , الطبعة الاولى 2002 ,.

- خالد محمد سولمي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن،2006.

- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004.

– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 .

– سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة، العراق،1988 .

– سالم توفيق،" أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الدولية، القاهرة، 2000 .

– سهير محمد السيد حسن, تطور الفكر والوقائع الاقتصادية, مؤسسة شباب السنة الجامعية 2004.

– سهير محمد السيد حسن، محمد محمد "البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005 .

– السيد أحمد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، مصر، 1999 .

– السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولي، عمان، 2011 .

– السيد محمد احمد السبتي , التجارة الخارجية, مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع عمان, الطبعة الاولى , 2008 .

– السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،" النظرية الإقتصادية"، الدار الجامعية الأردن، 2008.

– شريف علي الصوص، التجارة الدولية: الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2012 .

– شعيب بونوة، زهرة بن يخلف:"مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- صبحي تادرس قريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة ا ولنشر، بيروت، 1984.

- صلاح الدين نامق "، قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986 .

- صلاح الدين نامق،"نظريات النمو الاقتصادي"، دار المعارف، الإسكندرية، 1966.

- طالب محمد عوض:" مدخل إلى الإقتصاد الكلي"، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفي، الأردن، 2004.

- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 .

- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر ا ولتوزيع، مصر، 2001 ،

- عبد الرحمان يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007 .

- عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الإقتصادية، تحليل جزئي وكلي"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 .

- فايز إبراهيم الحبيب،" نظريات التنمية و النمو الاقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985 .

- فليج حسن خلف " ، التنمية و التخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع،2006 .

- كمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1986 .

- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006 .

- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة ا ولنشر ا ولتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2011.

- محمد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2006

- محمد دياب" التجارة الدولية في عصر العولمة" دار المنهل اللبناني دار الطباعة والنشر والتوزيع ,سنة2010

- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون:" التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون:" التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الإقتصاد كلية التجارة، مصر، 2000.

- محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف،"التنمية الاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004

- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .

- محمود يونس، علي نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016 .

- مدحت القريشي " ، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

- منصور جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر ا ولتوزيع، الأردن، 2013 .

- نزار سعد الدين عيسى، "الإقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

– هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

– يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة ا ولنشر ا ولتوزيع، الجزائر، 2010

رسائل ومنشورات جامعية

– تواتي محمد، ميرة بلال، الأزمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، 2011-2012 .

– خريرب عباس، تقرير تربص السنة الثالثة المتعلق بإجراءات جمركة البضائع، المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص اقتصاد ومالية، فرع إدارة الجمارك، الدفعة الأربعون،2006. .

– عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية،جامعة تلمسان،2010-2011.

– قسوم ميساوي الوليد: "دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر1978-2006"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرةن 2007-2008.

– مصطفى بن ساحة:" أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

– وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01. يلماظ اكيوز:" الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والأفاق المستقبلية"، دار المريخ، الرياض، 2008.

– وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01. يلماظ اكيوز:" الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والأفاق المستقبلية"، دار المريخ، الرياض، 2008.

مصادر اجنبية

– توماس روبرت مالتوس: اقتصادي بريطاني و رجل دين من مؤلفاته" Définition en économie politique"1827".

– جوزيف شومبيتر(1883-1950)، ولد بالنمسا و توفي في الولايات المتحدة الأمريكية و يعتبر من الاقتصاديين المشهورين.

– جون مينارد كيتر(1883-1946 (اقتصادي انجليزي، يعتبر من الاقتصاديين ذوي ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل و الفائدة و النقود(1936

– دافيد ريكاردو:اقتصادي انجليزي ولد في لندن، صرف اهتمامه إلى الآداب و العلوم

– كار ماركس:(1818-1883 ،(فيلسوف اقتصادي اشتراكي ألماني، من مؤلفاته : نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالي.

– ميشيل تودارو "، التنمية الاقتصادية"،ترجمة و تعريب(محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، 2006.

الملاحق

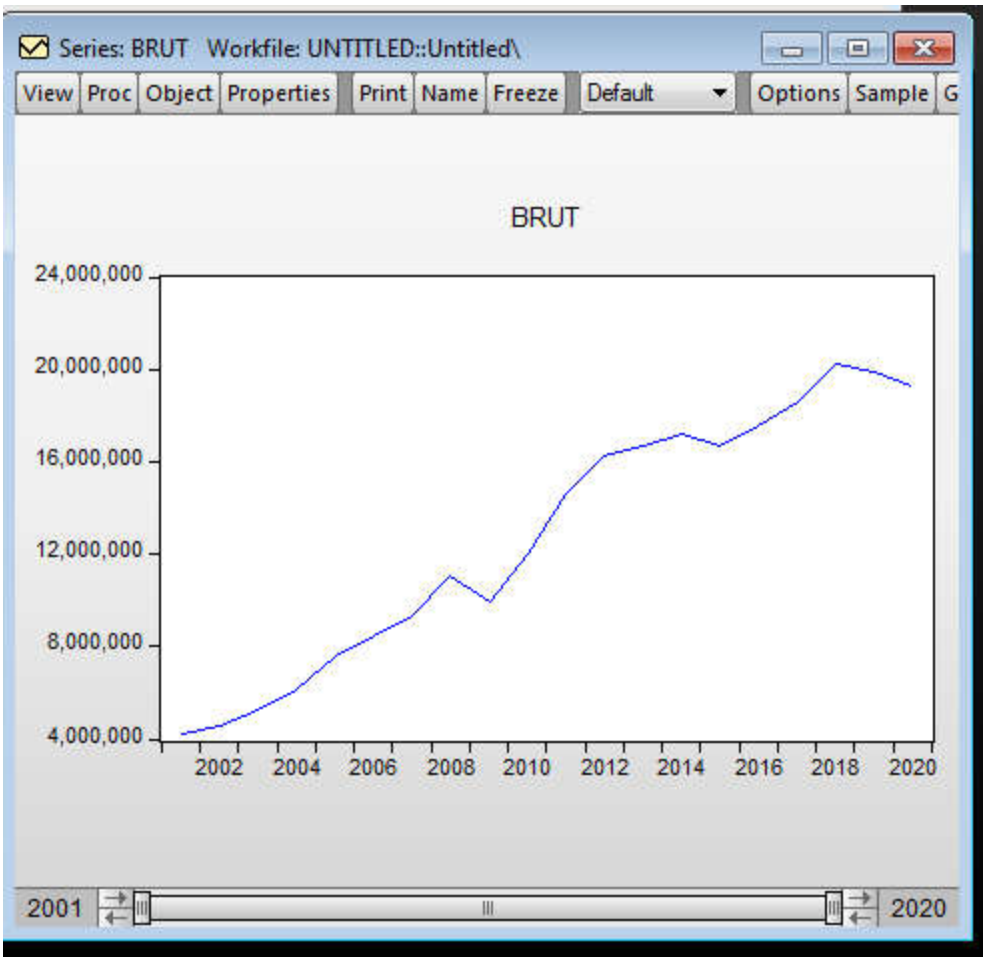
Series: BRUT Workfile: UNTITLED::Untitled\
View
Proc
Object
Properties
Print
Name
Freeze
Default
Options
Sample
BRUT
24,000,000
20,000,000
16,000,000
12,000,000
8,000,000
4,000,000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018
2020
2001
2020

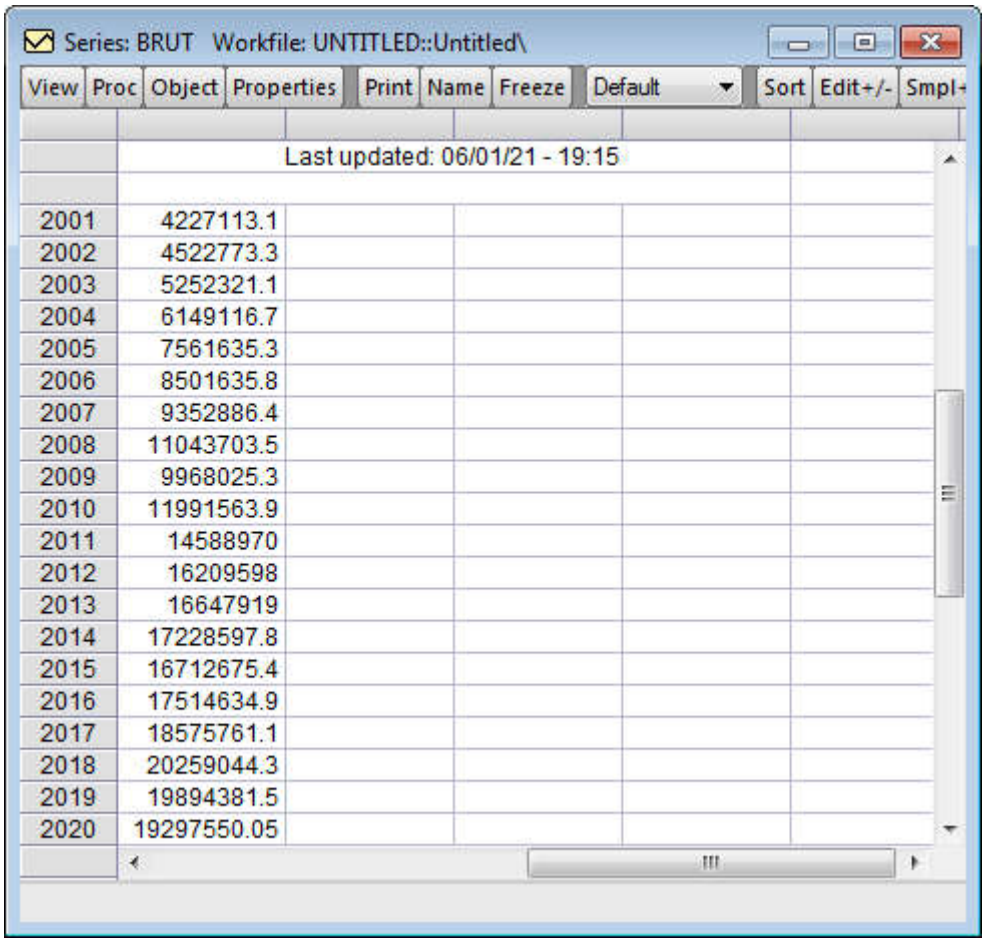
Series: BRUT Workfile: UNTITLED::Untitled\
View Proc Object Properties Print Name Freeze Default Sort Edit+/- Smpl+
Last updated: 06/01/21 - 19:15
2001 4227113.1
2002 4522773.3
2003 5252321.1
2004 6149116.7
2005 7561635.3
2006 8501635.8
2007 9352886.4
2008 11043703.5
2009 9968025.3
2010 11991563.9
2011 14588970
2012 16209598
2013 16647919
2014 17228597.8
2015 16712675.4
2016 17514634.9
2017 18575761.1
2018 20259044.3
2019 19894381.5
2020 19297550.05

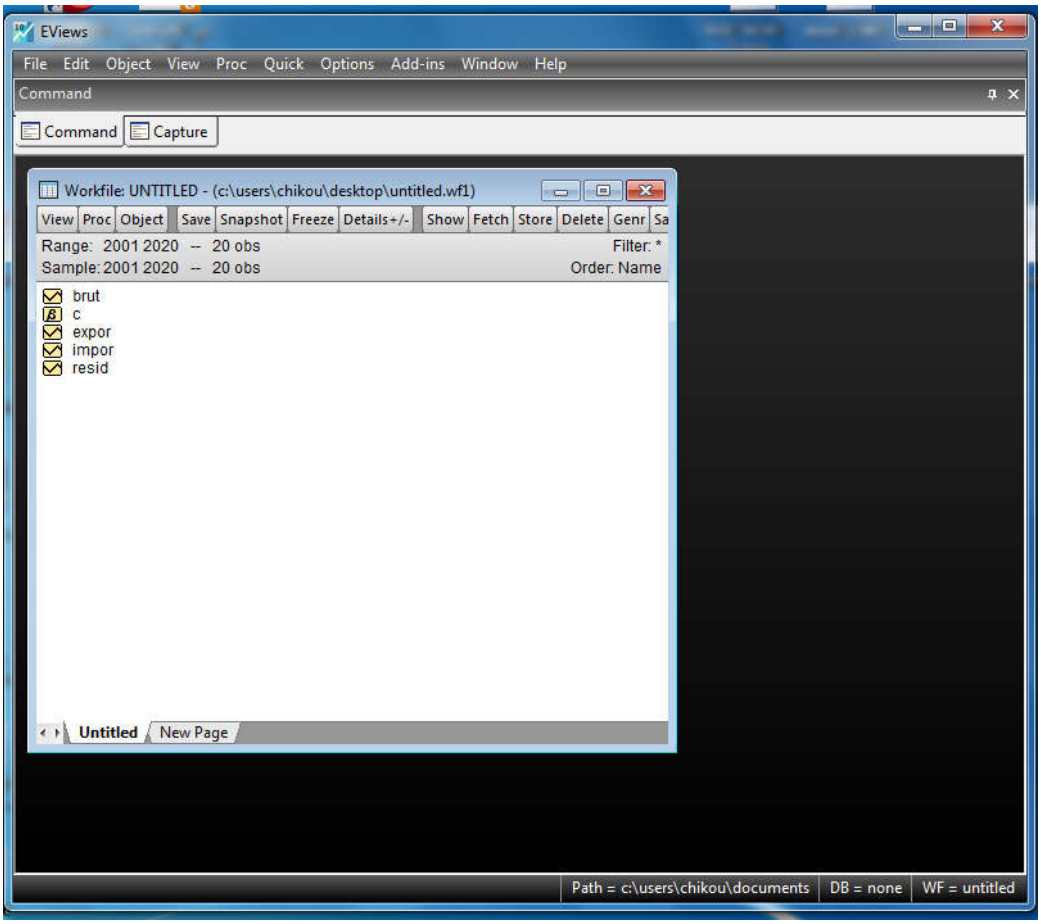
EViews
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help
Command
Command Capture
Workfile: UNTITLED - (c:\users\chikou\desktop\untitled.wf1)
View Proc Object Save Snapshot Freeze Details+/- Show Fetch Store Delete Genr Sa
Range: 2001 2020 -- 20 obs
Filter: *
Sample: 2001 2020 -- 20 obs
Order: Name
brut
c
expor
impor
resid
Untitled
New Page
Path = c:\users\chikou\documents
DB = none
WF = untitled

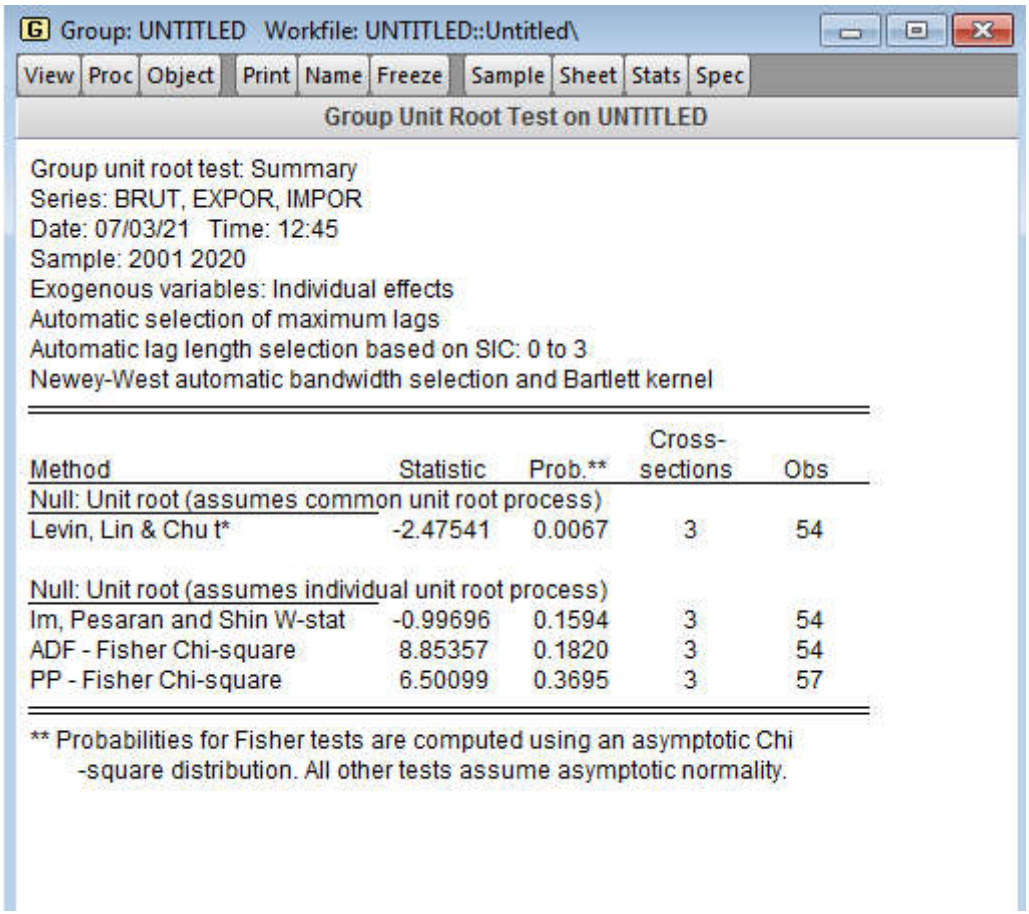
Group: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\
View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec
Group Unit Root Test on UNTITLED
Group unit root test: Summary
Series: BRUT, EXPOR, IMPOR
Date: 07/03/21 Time: 12:45
Sample: 2001 2020
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Method Statistic Prob.** Cross-sections Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)
Levin, Lin & Chu t* -2.47541 0.0067 3 54
Null: Unit root (assumes individual unit root process)
Im, Pesaran and Shin W-stat -0.99696 0.1594 3 54
ADF - Fisher Chi-square 8.85357 0.1820 3 54
PP - Fisher Chi-square 6.50099 0.3695 3 57
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.